إصلاح التعليم الجامعي المصري في ضوء مشروعات تطوير التعليم العالي

إعداد

محمد ماهر محمود حنفي
المدرس المساعد بقسم أصول التربية

إشراف

الأستاذ الدكتور
راشد صبري محمود القصبي
أستاذ أصول التربية بكلية التربية ونائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث
جامعة بورسعيد

الدكتور
فادي السيد العربي طه العباسي
مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية
بكلية التربية جامعة بورسعيد

مقدمة

لم تعد الدعوات لإصلاح النظم التعليمية قاصرة على دول العالم الثالث والنامي فقط ، بل أصبحت الآن تشغل دول العالم المتقدم والنامي على السواء ، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل دول العالم المتقدم التي اهتمت بضرورة إصلاح نظامها التعليمي حين أصدرت تقريرها –أمة في خطر– منذ ثمانينيات القرن العشرين لتحديد بعض نواحي القصور في نظامها التعليمي وضرورة العمل على تحسين هذه النواحي ، ومنذ ذلك الحين بدأت الدعوات لإصلاح الأنظمة التعليمية بدول العالم المختلفة حتى تتناسب مع متطلبات العولمة وثورة المعلومات والتكنولوجيا وتأهيل الشعوب للدخول إلى القرن الواحد والعشرين.

ومع بداية التسعينيات وانهيار النظام الدولي القديم وتفكك الاتحاد السوفيتي ، عرف العالم نظاما جديدا محكوما بروابط المصالح الاقتصادية ؛ ومن ثم فإن قوى السوق وآلياته باتت تعيد رسم الأطر الهيكلية لاقتصاديات الكثير من دول العالم الثالث بدعوى تكيفها مع المتغيرات الجديدة ولإنقاذ اقتصاداتها من خطر الانهيار الكامل تحت وطأة انخفاض معدلات التنمية وتفجر أزمة الديون الخارجية.(١)

ولقد فرضت المتغيرات العالمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنموية والتوجهات التربوية المتسارعة في عصر العولمة وثورة المعرفة تحديات كثيرة على مختلف الأنظمة التعليمية ، الأمر الذي أدى إلى أن الكثير من الأنظمة التعليمية قامت بجهود متعددة لإصلاح مؤسساتها لتتناسب مع هذه التطورات والمتغيرات.(٢)

فدائما ما تلقي المتغيرات المجتمعية على التعليم عامة والجامعي خاصة بتبعات تحتم ضرورة مواكبتها والتكيف مع متطلباتها من قبل أفراد ومؤسسات ونظم المجتمع وهو أمر أصبح من صميم أي نظام تعليمي ناجح ، ومن ثم فإن قوى السوق التي تعتمد على التغير السريع في أشكالها ونظمها لا تتيح للتعليم الذي يعتمد في عمله على مبدأ التكوين والتراكم المعرفي والمعلوماتي قيادة عمليات التغيير بكافة صورها، بل تعمل هذه النظم التعليمية أيضا على إضعاف الثقة في قدراتها على توفير السبل الضرورية لخريجيها للتكيف الإيجابي مع عمليات التحديث.(٣)

ولقد أصبح إصلاح التعليم القضية الأولي في أي دولة متقدمة ونامية علي السواء ، فالتعليم هو قاطرة التقدم ومحرك الإصلاح في مجالات الحياة داخل كل مجتمع ، وتنبع هذه الضرورة من قلب الأزمة اليومية والمستمرة بل والمتنامية في التعليم ، ولحلها تصبح كل السبل مفتوحة ، وكل الدعوات مستجابة ، وكل المشاركات مطلوبة. فالتعليم وخصوصا في المجتمعات المتخلفة يعاني أزمة نمو وأزمة كيف وفاعلية، ولم تعد أزمة التعليم عارضة أو بسيطة يسهل حلها ، بل أصبحت أزمة معقدة ومتطلبات إصلاحها متعددة ومكلفة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخري فإن المعوقات التي تحول دون تنفيذ الإصلاح والنجاح فيه تجسد وجهاً آخر من وجوه الأزمة ؛ ولهذا فإن الإصلاح في التعليم أصبح الشغل

الشاغل للسلطة وسياستها العامة ، كما أصبح من مسئوليات العمل المهني في التعليم ويلتزم به التربويون والمعلمون ، ولم يعد للإصلاح حد يتوقف عنده ، أو سقف لا يتخطاه ، فنهايته دائماً مفتوحة.(٤)

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يشكل إصلاح التعليم تحديا كبيرا للساسة والأكاديميين وعالم الأعمال في العديد من البلدان وكذلك العديد من المنظمات الوطنية والدولية خاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، منذ عام ١٩٨٠م بدأت الدول الرأسمالية الكبري مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة إصلاح نظمها التعليمية بما يتماشى مع اقتصاد السوق والاعتراف بأن التعليم مصدر تنمية رأس المال البشري ، ومن ناحية أخرى بعد تراجع المعسكر الاشتراكي بدأت الدول الاشتراكية السابقة تعاني تدهورا كبيرا نتج عنه تغيرات منهجية في هياكل الدول الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ليس فقط من أجل حماية أنفسهم من ضغوط العولمة الشديدة ولكن لإيجاد مكان فعال لها داخل العالم الجديد ، وقد شهدت دول مثل الصين والهند وروسيا الاتحادية عمليات إصلاح اقتصادي واجتماعي جذرية لتأمين مقاعدهم في النظام العالمي الجديد ، وكانت الفصلاحات التعليمية من أهم القضايا المتعلقة بأعباء الإصلاحات الاقتصادية وتغيير القيم الوطنية التقليدية خلال عمليات التغيير.(٥)

فتحسين أداء نظم التعليم يعد أمرا ضروريا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة بين الجماعات المختلفة في المجتمعات وتحسين أداء المؤسسات الحكومية والديمقراطية وحقوق الإنسان وبالرغم من أن كل دولة تسعى إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لعملية الإصلاح إلا أنها تواجه العديد من العقبات نتيجة لاختلاف وجهات النظر السياسية.(٦)

ومن ثم تتمثل أسئلة الدراسة فيما يلي :

١- ما الإطار المفاهيمي للإصلاح التعليمي؟

٢- ما واقع التعليم الجامعي في مصر الذي يحتم عملية الإصلاح؟

٣- ما واقع مشروعات تطوير التعليم الجامعي في مصر؟

٤- كيف يمكن تفعيل دور مشروعات تطوير التعليم الجامعي لتحقيق أهدافه؟

أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي :

١- الوقوف على واقع التعليم الجامعي في مصر الذي يحتم عملية الإصلاح.

٢- توضيح واقع مشروعات تطوير التعليم الجامعي في مصر.

٣- وضع رؤية واضحة لتفعيل دور مشروعات تطوير التعليم الجامعي لتحقيق أهدافه.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة الحالية من :

١- إثراء المكتبة البحثية في مجال إصلاح التعليم الجامعي.

٢- إمكانية الإفادة من نتائج هذه الدراسة في تقويم مشروعات التعليم الجامعي في مصر.

٣- مساعدة واضعي السياسات التعليمية ومتخذي القرار في مصر على تطوير التعليم الجامعي والنهوض به.

منهج الدراسة :

يستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي وذلك لتناسب طبيعة هذا المنهج مع طبيعة الدراسة الحالية حيث يقوم المنهج الوصفي بوصف الوضع الراهن للتعليم الجامعي في مصر وواقع مشروعات تطوير التعليم الجامعي ، وتحديد العوامل التي تحتم إجراء عملية الإصلاح ، ولا يقتصر البحث الوصفي على جمع البيانات وتبويبها فقط ، بل يتضمن قدراً من التفسير لهذه البيانات.(٧)

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للإصلاح التعليمي.

مفهوم إصلاح التعليم :

الإصلاح لغة مصدر من الفعل الرباعي أصلح والمقصود به إزالة فساد الشيء ، فيقال أصلح الشيء أي أزال فساده ، ومن ثم فالإصلاح هو إقامة الشيء بعد فساده ويختلف الإصلاح عن التحسين في أن التحسين يقتضي وجود حال معقول ثم يصبح خيرا مما كان ، فتحسن الحال معناه أصبح خيرا مما كان ، أما التطوير فهو من الفعل الرباعي طوّر أي حول من طور إلى طور أو من حال إلى حال ، والتطور هو التغيّر التدريجي الذي يحدث في بنية الكائنات الحية وسلوكها ويطلق أيضا على التغيّر التدريجي الذي يحدث في تركيب المجتمع أو العلاقات أو النظم أو القيم السائدة فيه.(٨)

ويعرف إصلاح التعليم بأنه " عملية مقصودة وتغيير مخطط يهدف إلى تحسين ما يقدم تعليميا من حيث الكفاءة والفاعلية ، وأن نجاحه مرهون بمدى واقعية أهدافه ومثابرة منفذيه وتوافر الدعم السياسي وتوفير الموارد والكفاءات اللازمة لذلك كله.(٩)

ويعرفه حسين بشير محمود بأنه " الجهود والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات التعليمية المسئولة عن التعليم بنوعياته المختلفة في عمليات تطوير التعليم وتحديثه ويتمثل في ما تحدثه هذه العمليات من تغييرات وتحولات وتحسين في التعليم.(١٠)

كما يعرف إصلاح التعليم بأنه عمل مخطط ومقصود وهو في معظم حالاته أو عملياته يتطلب جهداً ومالاً وثقافة مساندة، وبيئة مهيأة لممارسة ما يؤدي إليه من تغيير أو تجديد ولهذا فإن من يدعون إليه أو يقومون به لا يتحركون إلا بفعل الأزمة وضرورة الإصلاح التي تفرض نفسها.(١١)

ومن ثم يعرف إصلاح التعليم الجامعي بأنه الجهود المشتركة التي تقوم بها الجامعات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بزيادة إمكانيات التعليم الجامعي ورفع كفاءته الداخلية والخارجية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع المصري.

أهداف إصلاح التعليم الجامعي:

إن عملية إصلاح التعليم الجامعي عملية مستمرة تحددها الحاجة التربوية والمجتمعية من النظام التعليمي ، فالإصلاح يستهدف بالضرورة تغييرا يمكن من خلاله تفعيل نظام التعليم الجامعي بما يحقق ما يصبو إليه المجتمع من إعداد وتأهيل الأفراد اللازمين لتنمية المجتمع ، ومن ثم يمكن تحديد أهداف إصلاح التعليم الجامعي تتمثل في: (١٢)

١- تعزيز الهوية الثقافية وتطويرها : من خلال إعادة النظر في انتشار التعليم الأجنبي في مصر والمتمثل في زيادة عدد الجامعات الأجنبية والخاصة التي تتخذ الطابع الغربي في التدريس فضلا عن البرامج الأكاديمية المميزة داخل الجامعات الحكومية ، وتتطلب عملية الإصلاح ضرورة أن يكون نابعا من داخل المجتمع ذاته مع إمكانية الاستفادة من الخبرات الأجنبية شريطة أن تتناسب مع طبيعة المجتمع المصري.

٢- العدل التربوي : ويتمثل في حصول كل مواطن على حقه في التعليم بغض النظر عن البيئة والدين والجنس والوضع الاجتماعي والاقتصادي ، ويرتبط العدل التربوي ارتباطا وثيقا بالعدل الاجتماعي بين جميع فئات المجتمع المختلفة ، وهو ما يفتقده المجتمع المصري بسبب التباين الواضح بين نوع التعليم الذي يتلقاه أبناء الأغنياء وأبناء الفقراء داخل مؤسسات التعليم الجامعي في مصر.

٣- الارتفاع بالكفاءة : وتتمثل في رفع الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم الجامعي بشكل يحقق أهداف المجتمع التنموية والإنسانية من خلال إعداد الإنسان المتكامل والمتوازن الذي يحقق التنمية المنشودة بعد إعداده وتأهيله.

العوامل التي تحتم ضرورة الإصلاح التعليمي

لا تأتي الدعوات لإصلاح الأنظمة التعليمية من فراغ بل توجد العديد من الدواعي التي تحتم على الدول ضرورة البدء في إصلاح أنظمتها التعليمية ولقد تم تحديد هذه الدواعي في : (١٣)

١- التغير الذي شهدته أسواق العمل ونظم التعليم كنتيجة للطلب على القوى العاملة القادرة على الإنتاج بكفاءة وفعالية.

٢- زيادة الطلب على التعليم عامة والجامعي خاصة.

٣- الدعوات لضرورة توفير موارد إضافية لتمويل التعليم.

٤- التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة والأجنبية والتي يقدم بعضها مستوى أفضل من التعليم المقدم بالجامعات الحكومية.

٥- التأثيرات المتزايدة والمتضاعفة لعمليات قياس الأنظمة التعليمية المقارنة بين الدول المختلفة مثل تصنيف أفضل الجامعات على مستوى العالم.

٦- استخدام تكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع ومتزايد في نظم التعليم بهدف التوسع في إتاحة الفرص التعليمية لمجموعات جديدة مستهدفة ولتحسين التدريس باستخدام الحاسب الآلي وشبكة المعلومات الدولية وما يترتب على ذلك من نتائج إيجابية للبرامج التعليمية تنعكس على المتعلم.

٧- التغيرات والتحولات الثقافية وما يترتب عليها من صراع حول معاني وقيم المعرفة.

معوقات إصلاح التعليم :

١- ضعف الدقة في تحديد أهداف عمليات الإصلاح والدور التي تقوم به لتطوير الأنظمة التعليمية.

٢- ضعف عمليات التقويم لبرامج إصلاح التعليم مما يؤدي إلى ضياع جهود كبيرة.

٣- زيادة أعداد الطلاب بالجامعات المصرية مما يفوق قدرتها على استيعاب هذا العدد الكبير خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

٤- قلة الإمكانات المادية اللازمة لخدمة العملية التعليمية بسبب اعتماد الجامعات على مصدر واحد فقط للتمويل وهو التمويل الحكومي.

٥- ضعف جدوى الدورات التدريبية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.

٦- ضعف الدافعية لدى الطالب بسبب ارتفاع نسبة البطالة وفقدان التعليم الجامعي دوره في تحقيق الحراك الاجتماعي والمهني داخل المجتمع.

٧- ضعف ارتباط بعض البرامج الأكاديمية بالبيئة المحيطة بالطالب ، مما يؤدى إلى عدم استفادة الطالب بما يدرسه.

٨- تقادم الأجهزة والمعدات التي يتدرب عليها الطالب داخل بعض الجامعات الحكومية والتي لم يعد يستخدمها السوق وبالتالي لا يستطيع الخريج الجديد التعامل مع الأجهزة الحديثة عند التحاقه بسوق العمل.

المحور الثاني : واقع التعليم الجامعي في مصر.

يعاني التعليم الجامعي في مصر الآن من العديد من المشكلات التي تفقده دوره في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة ، كما تفقده دوره في تحقيق الحراك داخل المجتمع المصري ، وتتمثل هذه المشكلات في :

- ازدواجية التعليم وطمس الهوية الثقافية

عانى نظام التعليم الجامعي من مشكلة الازدواجية منذ بدايات القرن التاسع عشر تزامنا مع النهضة المصرية التي قادها محمد علي وتمثلت هذه الازدواجية في وجود نوعين من التعليم أحدهما

تعليم ديني يشرف عليه الأزهر الشريف والآخر تعليم مدني حديث تشرف عليه الحكومة ، وقد ظلت هذه المشكلة إلى الآن ممثلة في وجود نوعين من الخريجين : خريج أزهري يدرس العلوم الشرعية والدينية والعلوم الحديثة وخريج يقتصر إعداده على العلوم الحديثة فقط ، إلا إن المشكلة الكبرى التي أصبح يعاني منها التعليم الآن تتمثل في ازدواجية التعليم المدني نفسه حيث أصبح هناك نوعان من التعليم المدني أحدهما تعليم حكومي والآخر تعليم خاص.

وتعد الجامعات الخاصة إحدى الآثار غير المباشرة لسياسات الإصلاح الاقتصادي على التعليم الجامعي ، فكما عملت هذه السياسات الاقتصادية على خصخصة الشركات الحكومية وشركات قطاع الأعمال وتحويلها إلى مؤسسات خاصة وفتح الباب أمام الاستثمار الخاص الوطني والعربي والأجنبي ، فقد انتقلت هذه الأفكار إلى ميدان التعليم عامة والجامعي خاصة ، وبشيوع النظرة إلى التعليم بوصفه سلعة تقدم للأفراد وليست خدمة تقدمها الدولة لأبنائها بدأت الجامعات الخاصة في مصر مع بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين.

فقد أدى ظهور الطبقة الرأسمالية في المجتمع المصري والتي شكلت بالتدريج جماعات ضغط في المجتمع إلى بحثهم عن التميز في كل شيء فاتجهوا إلى توفير تعليم خاص لأبنائهم يضمن لهم ذلك التميز فكانت الجامعات الخاصة رد فعل طبيعي لظهور هذه الطبقة في المجتمع المصري ، كما ظهرت بعض الصيغ التعليمية الخاصة داخل الجامعات الحكومية أيضا مثل البرامج المميزة وبرامج الدراسة باللغات الأجنبية وبرامج التعليم المفتوح وغيرها ، مما أثر سلبا على مفاهيم ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية ، وبالتالي تعميق التمايز الطبقي لصالح الأقلية التي تملك كل شيء مقابل أغلبية تعاني من الفقر وبذلك تضاءل التعليم الجامعي بوصفه أداة للحراك الاجتماعي خاصة مع البطالة المتزايدة للخريجين. (١٤)

وعلى الرغم من ذلك فلم تكن الجامعات الخاصة بالظاهرة الغريبة على المجتمع المصري إذ تدل النشأة الأولى للجامعة المصرية الحديثة –بداية القرن العشرين– على كونها جامعة خاصة (الجامعة الأهلية) أسسها عدد من رجال الأمة عام ١٩٠٨م بهدف تنمية وتطوير المجتمع إلا إن هذه الجامعة واجهت العديد من المشكلات بسبب انصراف الطلاب عنها بعد أن تبين لهم أنها لا توفر لهم أي مستقبل مهني ، حيث رفعت الجامعة شعار "المعرفة من أجل المعرفة ذاتها" وهو الأمر الذي لم يتعوده المصريون حيث كانت المؤسسات التعليمية –في ذلك الوقت– تعمل على تلبية احتياجات الدولة من الموظفين واستمر الأمر كذلك حتى عام ١٩٢٥م فصدر المرسوم الملكي بتحويل الجامعة الأهلية إلى جامعة أميرية (حكومية) أطلق عليها اسم الجامعة المصرية ثم جامعة الملك فؤاد الأول. (١٥)

ومنذ ذلك الوقت مرورا بثورة ١٩٥٢م وحتى مطلع التسعينيات لم توجد في مصر أي جامعة خاصة سوى الجامعة الأمريكية التي أسست عام ١٩١٩م والتي لم يكن معترفا بشهاداتها حتى صدر القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢م والذي يسمح بإنشاء الجامعات الخاصة في مصر على أن تكون أغلبية

الأموال المشاركة فى رأسمالها مملوكة لمصريين ، ولا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح ، ويكون الهدف منها الإسهام فى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى ، وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء فى شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة وأداء الخدمات البحثية للغير، وعلى الجامعة أن توفر أحدث الأجهزة المتطورة. وعلى الرغم من ذلك لم ينص هذا القانون على إيجاد نظام للاعتماد وضمان الجودة أو التقويم الجامعي يكفل الوقوف على مستوى الأداء ومراجعته وتطويره وتحقيق التأكد من التزام الجامعة بالأسس العامة للتعليم الجامعي. (١٦)

وبالرغم من هذه الأهداف إلا إن دور الجامعات الخاصة انحصر في السماح للمزيد من الطلاب الالتحاق بالتعليم الجامعي خاصة من لم يحالفهم الحظ في الالتحاق بالتعليم الحكومي بسبب انخفاض مجموع الدرجات التي حصلوا عليها في امتحانات الثانوية العامة مما يؤثر سلبا على العملية التعليمية فضلا عن المشكلة الكبرى التي تكمن في كونها تعمل على زيادة اتساع حدة الطبقية في المجتمع بل إن خطرها يتخطى ذلك بمراحل كثيرة منها فقدان الهوية الوطنية من خلال تعدد مؤسسات إعداد الطالب الجامعي داخل المجتمع الواحد.

ومن ثم فلا يمكن تصور ما يمكن أن تؤول إليه المواطنة السليمة لو استمرت أوضاع التعليم الجامعي بما هي عليه الآن ، فمسئولية التعليم يجب أن توجه لرفع مستوى الفرد والمجتمع فكريا ومهاريا وإيمانيا وسلوكيا بما يمكنهم من مواجهة تيارات العولمة. (١٧) كما يعد انتشار الجامعات الخاصة في مصر ارتدادا للأوضاع قبل ثورة ١٩٥٢م والتي حاولت القضاء على الطبقية في المجتمع حيث أصبح التعليم الجامعي في مصر نخبويا للصفوة الاجتماعية المتميزة فعلى الرغم من التوسعات التي شهدها التعليم الجامعي والتحسن الملحوظ في أعداد الملتحقين به إلا إن نسبة القيد الإجمالي للملتحقين لا تتجاوز ٢٨% من مجمل الفئة العمرية (١٨-٢٤ سنة). (١٨)

وإذا كانت مبررات إنشاء الجامعات الخاصة بمصر تتمثل في : قصور قدرة الجامعات الحكومية على توفير تعليم جامعي لجميع الراغبين فيه ، والحاجة إلى زيادة عدد الجامعات لتوفير فرص التعليم الجامعي في المستقبل للراغبين فيه خاصة في ظل تزايد أعداد السكان وزيادة أعداد الفئة العمرية من (١٥-١٨ سنة) ومن ثم تخفيف الحمل عن الجامعات الحكومية ، فضلا عن احتياج سوق العمل وعمليات التنمية الشاملة إلى تخصصات جديدة غير نمطية. (١٩) إلا إن الشواهد تدل على ضعف قدرة الجامعات الخاصة في مصر على الوفاء بمبررات إنشائها حيث لا تسهم هذه الجامعات في تخفيف الحمل عن الجامعات الحكومية خاصة في ظل زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي بسبب زيادة عدد السكان إلا إن هذه الجامعات لم تفِ بالغرض التي أنشئت من أجله والدليل على ذلك أن نسبة الالتحاق بهذه الجامعات الخاصة لم تصل ٦% من أعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي ، فضلا عن قلة أعداد خريجي الجامعات الخاصة وبالتالي لا تسهم بشكل فعال في سد احتياجات سوق العمل

وخطط التنمية من القوى البشرية المؤهلة والمدربة ومن ثم فإن هذه الجامعات لا تستطيع مساندة الجامعات الحكومية في المستقبل ومساعدتها على استيعاب جزء من الأعداد المتزايدة للالتحاق بالتعليم الجامعي وذلك بسبب زيادة معدلات الفقر في المجتمع المصري في ظل ارتفاع الرسوم الدراسية بالجامعات الخاصة والجدول التالي يوضح تطور أعداد الجامعات الخاصة والحكومية في مصر وعدد كلياتها وأعضاء هيئة التدريس والطلاب والخريجين بها.

جدول رقم (٣)

تطور أعداد الجامعات الخاصة والحكومية في مصر

وعدد كلياتها وأعضاء هيئة التدريس والطلاب والخريجين

البيان		عدد الجامعات	عدد الكليات	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الطلاب المقيدين	عدد الخريجين
١٩٩٩/٢٠٠٠م	حكومية	١٢	٢٦٦	٣٠٤٨٦	١١٧٥١٥٥	٢١٠١٩٠
	خاصة	٤	٣٢	٦٣١	١٠٩١٢	٦٧٠
	النسبة	٣٣,٣٣	١٢,٠٣	٢,٠٧	٠,٩٣	٠,٣٢
٢٠٠٦/٢٠٠٧م	حكومية	١٧	٢٩٢	٤٠٧٢٦	١٤١٥٦٨٧	٢٥٤٥٨٥
	خاصة	٩	٥١	٢٥٢٥	٣٣٣٣٨	٥٩٨٨
	النسبة	٥٢,٩٤	١٧,٤٧	٦,٢٠	٢,٣٥	٢,٣٥
٢٠٠٧/٢٠٠٨م	حكومية	١٧	٣٠٠	٤١٩٣٣	١٤٣٠١٨٥	٢٣٥٨٥٥
	خاصة	١٤	٩١	١٥٦٢	٤٩٨٤٦	٥٩٧٦
	النسبة	٨٢,٣٥	٣٠,٣٣	٣,٧٢	٣,٤٩	٢,٥٣
٢٠٠٩/٢٠١٠م	حكومية	١٨	٣١٦	٤٢٢٥٦	١٣٦٦٤٩٠	٢٧٨٠٣٦
	خاصة	١٩	١٠٨	١٥٩٥	٧١٧١٥	٦٩٣٦
	النسبة	١٠٥,٥٦	٣٤,١٨	٣,٧٧	٥,٢٥	٢,٤٩

المصدر : وزارة التعليم العالي : النشرة الدورية ٢٠١١م ، تصدرها وحدة المعلومات ، مكتب وزير التعليم العالي ، القاهرة، ٢٠١١م ، ص،ص ٩ ،٣٦.

ويتضح من الجدول السابق تزايد أعداد الجامعات الخاصة بصورة كبيرة جدا ففي مدة عشر سنوات فقط زاد عدد الجامعات الخاصة عن الحكومية ففي العام ١٩٩٩/٢٠٠٠م كان عدد الجامعات الخاصة أربعة جامعات فقط بنسبة ٣٣,٣٣% من عدد الجامعات الحكومية ، وفي العام ٢٠٠٩/٢٠١٠م زاد عدد الجامعات الخاصة حتى وصل عددها إلى تسع عشرة جامعة بنسبة تصل إلى ١٠٥,٥٦% من عدد الجامعات الحكومية البالغ عددها ثمان عشرة جامعة في إشارة إلى رغبة الدولة في الاتجاه إلى أن

تحل الجامعات الخاصة محل الجامعات الحكومية في إعداد وتأهيل الأفراد في سن التعليم الجامعي في المستقبل ، وعلى الرغم من هذه الزيادة الكبيرة في عدد الجامعات الخاصة إلا إن الكليات بهذه الجامعات لم تزد بنفس الصورة ، حيث تبلغ نسبة كليات الجامعات الخاصة حوالي ٣٤,١٨% من نسبة الكليات الحكومية في العام ٢٠٠٩/٢٠١٠م ، إلا إن هذا لا يعد ضعفا في هذه الجامعات وإنما يعد تخلصا من إحدى المشكلات الكبرى التي تعاني منها الجامعات الحكومية وهي مشكلة تكرار الكليات المتشابهة ونمطية الكليات في العديد من الجامعات خاصة الكليات النظرية.

ومن ناحية أخرى يمكن القول إنه على الرغم من الزيادة في الجامعات الخاصة والتي تخطت أعدادها أعداد الجامعات الحكومية فإن أعداد الطلاب بالجامعات الخاصة لايزال ضعيفا مقارنة بأعداد الطلاب بالجامعات الحكومية حيث زاد عدد الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة حوالي ١٠ آلاف طالب بين عامي ١٩٩٩/٢٠٠٠م و ٢٠٠٩/٢٠١٠م ، وهو عدد قليل جدا مقارنة بالزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب بالتعليم الحكومي والذي وصل إلى ١٩١,٣٣٥ طالب في نفس الفترة الزمنية مما يشير إلى عدم استيعاب الجامعات الخاصة لعدد كبير من الطلاب ويرجع ذلك إلى زيادة مصروفاتها خاصة في ظل ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع المصري والتي بلغت حوالي ٢٣% من سكان مصر ، مما يفقد الجامعات الخاصة الدور الذي أنشئت من أجله وهو معاونة التعليم الحكومي وتخفيف العبء عليه ، والدليل على ذلك أيضا هو تدني نسبة خريجي التعليم الخاص الذين لا يمثلون سوى ٠,٣٢% و ٢,٣٥% و ٢,٥٣% و ٢,٤٩% من خريجي التعليم الجامعي الحكومي في الأعوام ١٩٩٩/٢٠٠٠م و ٢٠٠٦/٢٠٠٧م و ٢٠٠٧/٢٠٠٨م و ٢٠٠٩/٢٠١٠م على التوالي.

وعلى الرغم من أن الهدف من السماح بإنشاء الجامعات الخاصة هو تخفيف العبء عن الجامعات الحكومية ومساعدتها في تنمية المجتمع المحلي إلا إنها أصبحت على العكس من ذلك فقد تركت هذه الجامعات آثارا سلبية على المجتمع وقد فصلها الدكتور محمد سيف الدين فهمي في : [٢٠]

١- أن بعض هذه الجامعات هي مؤسسات تستهدف الربح مما يجعلها تستخدم أساليب لجذب طلاب قد لا تتوافر فيهم المقاييس والمواصفات المطلوبة لطالب الجامعة مما يؤثر في النهاية على نوعية مخرجات هذه الجامعات من خريجين ، وهو ما يتنافى مع ما جاء به القانون.
٢- اعتماد بعض هذه الجامعات على أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية مما يسهم في إضعاف الجامعات الحكومية وحرمانها من خبرة أعضاء هيئة لتدريس بها.
٣- أن الجامعات الخاصة قد لا تقدم برامج تعليمية تلبي الاحتياجات الحقيقية للمجتمع حيث قد تهمل بعض التخصصات ذات الكلفة العالية وتهتم بتقديم برامج قليلة الكلفة.
٤- أن الجامعات الخاصة تساعد في إيجاد تمايزات طبيقة داخل المجتمع نتيجة التمايز في التعليم فمعظم طلاب الجامعات الخاصة من طبقات اجتماعية متميزة وعند تخرجهم يعملون في

وظائف واعدة على حساب أبناء الطبقات الأخرى الذين قد يكونوا أفضل منهم في الإمكانات والقدرات.

كما أن هناك العديد من المؤشرات التي تدل على قصور الخدمة التعليمية في الجامعات الخاصة مثل تجاوز الأعداد المقررة للقبول في بعض الكليات مثل كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان ، حيث يتم قبول أعداد تفوق الأعداد المقرر قبولها بكثير مما يؤثر سلبا على سير العملية التعليمية خاصة وأنه يتم قبول بعض الطلاب في بعض الجامعات بأقل من الحد الأدنى المقرر لمجموع درجات القبول ، الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بين الطلاب مما يعطي مؤشرا على ضعف مستواهم العلمي وعدم تحقيق الجودة بهذه الكليات. (٢١)

ولعل أهم خطر تمثله الجامعات الخاصة على المجتمع المصري يتمثل في انتزاع التعليم الجامعي من إطاره الثقافي الوطني أو القومي فولاءات الجامعات أساتذة وطلابا قد لا تكون للثقافة القومية والهوية الوطنية ، وذلك بسبب انفتاح بعض هذه الجامعات على الثقافة العالمية مما يؤثر على وحدة المجتمع وتماسكه ، هذا فضلا عن تعارض هذه الجامعات مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي التزمت به الدولة المصرين منذ منتصف القرن العشرين حيث تتيح الجامعات الخاصة فرصا للقادرين اقتصاديا وقد يكونون غير مؤهلين لذلك في حين لا يمكن لطالب لديه الاستعدادات والقدرات التي تؤهله لمواصلة تعليمه الالتحاق بهذه الجامعات بسبب فقره. (٢٢)

وبالفعل تحققت التخوفات القائمة على أن سعي أصحاب الجامعات الخاصة إلى الربح يعد تهديدا للسلام الاجتماعي وإخلالا بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية خاصة وأن العديد من الجامعات الخاصة في قلعة الرأسمالية –الولايات المتحدة الأمريكية– جامعات لا تهدف إلى الربح وتمول من خلال الهبات والتبرعات والمنح وما تقدمه لها المؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى من دعم ، ومن ثم أصبح هذا النوع من التعليم في مصر هو بوابة الدخول إلى الصفوة. (٢٣)

ولم تكتفي الدولة بما يقوم به انتشار الجامعات الخاصة من إيجاد نوع من الخلل الاجتماعي وتعميقه بين الطبقات الاجتماعية مما يؤثر سلبا على الانتماء والهوية الوطنية والاعتزاز بالمواطنة بل عملت أيضا على إتاحة بعض البرامج المميزة عالية المصاريف ضمن برامج الجامعات الحكومية. (٢٤) والجدول التالي يوضح تطور أعداد الطلاب المقيدين بالبرامج المميزة.

جدول رقم (٤)

تطور أعداد الطلاب المقيدين بالبرامج المميزة

الجامعة	٢٠٠٦/٢٠٠٧م	٢٠٠٧/٢٠٠٨م	٢٠٠٨/٢٠٠٩م
القاهرة	٧٥٢	١٦٠٤	٢٠٢٤
الاسكندرية	٢١٤	٩٠١	١٣٥٧
عين شمس	١٠١	٢٩٨	٧٤٥

أسيوط	٦٠	١٣٥	٢٠٠
المنصورة	١٦٠	٣٠٩	٦٠٦
الزقازيق	–	٩٩	١٦٤
حلوان	٣١٥	٥٥٨	٨٨٧
المنيا	–	١١٨	١٦٩
المنوفية	١٦	٦٢	٦٢
قناة السويس	٢١٠	٣٧٤	٥٠٠
بني سويف	٧٥٩	٩١٢	١٠٩٥
بنها	٣٤	٧٨	١١٠
سوهاج	١٥	٣٥	٤٥
الإجمالي	٢٦٣٦	٥٤٨٣	٧٩٦٤

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات : بيان بأعداد الطلاب المقيدين بالبرامج المتميزة بجامعات ج.م.ع في العام الجامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧م حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٩م ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي ، إدارة الإحصاء ، صورة ضوئية.

ويتضح من الجدول السابق تزايد أعداد الطلاب الملتحقين بالبرامج المميزة بصورة مطردة حيث زاد عددهم في العام الجامعي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م بنسبة ٢٠٢% عن عام الأساس ٢٠٠٦/٢٠٠٧م ، كما يتضح أيضا أن إقبال الطلاب يتزايد بصورة كبيرة في جامعة القاهرة والتي تأتي أعدادها في مقدمة أعداد الجامعات الأخرى يليها جامعة الأسكندرية ، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لبعض الطلاب في هاتين المحافظتين كما أنهما من أكبر المحافظات المصرية في عدد السكان ، في حين تعد جامعتي سوهاج والمنوفية من أدنى الجامعات في عدد الطلاب المسجلين بالبرامج المميزة وقد يرجع ذلك إلى ضعف الحالة الاجتماعية والاقتصادية في منطقتي الصعيد والريف المصري مما يعد حائلا أمام الطلاب في الالتحاق بهذه البرامج المميزة.

وعلى الرغم من محاولات مصر نشر التعليم وتوفير فرص متزايدة لاستيعاب الطلاب بمراحل التعليم المختلفة منذ منتصف القرن العشرين إلا إن التعليم المصري عجز عن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لجميع المواطنين والشرائح الاجتماعية في نهاية القرن ذاته وبدايات القرن الواحد والعشرين ، حيث أدى انتهاج الدولة لسياسة الإصلاح الاقتصادي إلى الحد من الإنفاق العام في مجال التعليم وجعله مرتبطا باقتصاديات السوق الحر إلى وضوح التفاوت الاجتماعي في التعليم المصري ممثلا في التفاوت بين مؤسسات التعليم الحكومية ومؤسسات التعليم الخاصة. [٢٥]

- **تمويل التعليم الجامعي**

إذا كان الدستور المصري ينص على مجانية التعليم بجميع مراحله بما فيها التعليم الجامعي فإن مسئولية تمويل التعليم الجامعي في مصر تقع على عاتق الحكومات المصرية إلا إن مواصلة التعليم الجامعي ببعض الكليات أصبحت ترهق العديد من أبناء الطبقات المتوسطة والفقيرة مثل كليات الطب والهندسة وغيرهما ، كما أن محدودية الأماكن المتاحة للطلاب بالجامعات الحكومية أثرت على مجانية التعليم حيث يضطر الآباء بمختلف مستوياتهم الاجتماعية إلى شراء النجاح والارتفاع بمجموع درجات أبنائهم في امتحانات الثانوية العامة بالدروس الخصوصية التي تعاني منها غالبية الأسر المصرية وكأن المجانية مجرد شعارات تحاول الحكومة من خلالها إسقاط الحرج عنها في توفير التعليم دون الاهتمام بجودته.

وبتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ممثلة في التثبيت الهيكلي وما يتبعها من خفض إنفاق الدولة العام على الخدمات التي تقدمها لقطاع كبير من المجتمع المصري لخفض عجز الموازنة العامة للدولة فقد ألزم البنك الدولي الحكومة المصرية بضرورة تقليص تمويل التعليم الجامعي وتخصيص موارده إلى التعليم الأساسي على أساس أن مبدأ المساواة غير متحقق في ظل السياسة الحالية للتوسع في التعليم وأن الدعم الموجه للتعليم الجامعي للحفاظ على مجانيته لا يصل إلى الفقراء وإنما يستفيد به أبناء الأثرياء وأبناء الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة. [٢٦] حيث تدهورت نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي المصري من جملة الإنفاق العام للدولة والتي انخفضت من ٥.١% إلى ٥.٣% و٥.٣% و٥% و٥% و٣.١% و٣.٢% و٣.٢% و٢.٨% في الأعوم من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٨م على التوالي [٢٧] ، والشكل التالي يوضح تدهور نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي المصري من جملة الإنفاق العام للدولة.

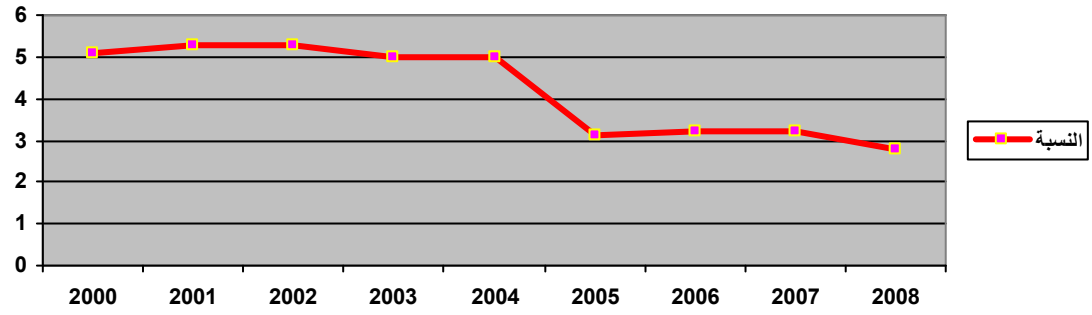

شكل رقم (١)

نسبة إنفاق الدولة على التعليم الجامعي من نسبة الإنفاق العام للدولة

فعلى الرغم من الزيادة الشكلية في ميزانية التعليم الجامعي والتي زادت من ١٠٤٣ مليون جنيه عام ١٩٩١م إلى ١٠٣٢٢ مليون جنيه عام ٢٠١٠م بزيادة قدرها ٩٢٧٩ مليون جنيه –حوالي عشر

أضعاف- إلا إن هذه الزيادة لم تعد بالفائدة على نظام التعليم الجامعي حيث أدى انخفاض القيمة الشرائية للجنيه المصري أمام الدولار إلى عدم كفاية هذه الزيادة ففي المقابل فإن الميزانية عام ١٩٩١م بلغت حوالي ٣١٥,١ مليون دولار بما يعادل حوالي ١٨٣٦,١ مليون دولار عام ٢٠١٠م بزيادة قدرها ١٥٢١ مليون دولار على مدار عشرين عاما فقط ، هذا فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الأسعار التي أثرت على هذه الزيادة ، والجدول التالي يوضح تطور ميزانية التعليم الجامعي بالعملة المحلية والأجنبية.

جدول رقم (٥)

تطور موازنة الجامعات المصرية بالجنيه المصري والدولار

السنوات	ميزانية التعليم الجامعي بالمليون جنيه	سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي	ميزانية التعليم الجامعي بالمليون دولار
١٩٩١	١٠٤٣	٣.٣١	٣١٥.١
١٩٩٢	١٣٤٣	٣.٣٣	٤٠٣.٣
١٩٩٣	١٦٠٨	٣.٣٧	٤٧٧.٢
١٩٩٤	١٧٩٧	٣.٣٩	٥٣٠.١
١٩٩٥	٢٠٨٤	٣.٣٩	٦١٤.٧
١٩٩٦	٢٤٧٤	٣.٤٠	٧٢٧.٦
١٩٩٧	٣٤٨٢	٣.٣٩	١٠٢٧.١
١٩٩٩	٣٩٨٦	٣.٤١	١١٦٨.٩
٢٠٠٠	٤٠٥٩	٣.٦٥	١١١٢.١
٢٠٠١	٤٣٢٩	٤.٠٦	١٠٦٦.٣
٢٠٠٢	٤٨٧٠	٤.٦٣	١٠٥١.٨
٢٠٠٣	٥٤٦١	٦.١٣	٨٩٠.٩
٢٠٠٤	٥٨٤٢	٦.١٨	٩٤٥.٣
٢٠٠٥	٦٣١٨	٥.٧٩	١٠٩١.٢
٢٠٠٦	٦٨٢٧	٥.٧٤	١١٨٩.٤
٢٠٠٧	٧٤٧٣	٥.٦٤	١٣٢٥.٠
٢٠٠٨	٨٠٠٩	٥.٤٤	١٤٧٢.٢
٢٠١٠	١٠٣٢٢	٥.٦٢	١٨٣٦.٧

المصدر :

- البنك المركزي المصري : التقرير السنوي للسنوات من ٢٠٠٣م حتى ٢٠١٠م ، قطاع البحوث والتطوير والنشر ، القاهرة.
- المجلس الأعلى للجامعات : بيان بتطور طلاب المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وميزانية جامعات جمهورية مصر العربية في الأعوام من ١٩٩٨/١٩٩٩م إلى ٢٠٠٩/٢٠١٠م. متوفر على الموقع : http://www.scu.eun.eg/wps/wcm/connect/ بتاريخ ١٥/١٠/٢٠١١م.
- السيد محمد ناس : مرجع سابق ، ص٢٠٨.

يتضح من الجدول السابق تزايد اعتماد موازنة الجامعات المصرية من مليار و٤٣ مليون جنيه عام ١٩٩١م إلى ١٠ مليارات و٣٢٢ مليون جنيه عام ٢٠١٠م وهو ما يعني زيادة الاعتماد وتضاعفه عشرة مرات خلال العشرين عاما ، إلا إنها لم تؤثر في النهوض بالتعليم الجامعي بسبب ضعف القيمة الشرائية للعملة المصرية وتدهورها مقابل الدولار الأمريكي ففي عام ١٩٩١م كان الاعتماد بالدولار حوالي ٣١٥,١ مليون دولار وفي عام ٢٠١٠م وصل الاعتماد إلى مليار و ٨٣٦,٧ مليون دولار أمريكي وهو ما يعني الزيادة بحوالي مليار ونصف دولار فقط خلال العشرين عاما وهي بالطبع زيادة لا تفي بمتطلبات النهوض بالتعليم الجامعي المصري ، ومما يزيد الأمر تعقيدا عدم توزيع اعتمادات موازنة التعليم الجامعي في مصر توزيعا عادلا بين أبواب الموازنة ، والجدول التالي يوضح تطور اعتمادات أبواب موازنة التعليم الجامعي في مصر.

جدول رقم (٦)

تطور أبواب موازنة التعليم الجامعي في مصر من ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٥م

(القيمة بالألف جنيه)

العام	الباب الأول (الأجور والرواتب)	النسبة	الباب الثاني (النفقات الجارية)	النسبة	الباب الثالث (الاستثمارات)	النسبة	الباب الرابع (التحويلات الجارية)	النسبة	الإجمالي
٢٠٠١/٢٠٠٠م	٢٦٠٩٨٠٦	٦٠.٢٩	١٠٥١٩٣٥	٢٤.٣٠	٥٨٥٩٥٨	١٣.٥٤	٨٨٥٠٧	٢.٠٤	٤٣٢٩٠٠٦
٢٠٠٢/٢٠٠١م	٢٩٧٧٤٠٨	٦١.١٤	١١٦٠٤٣٠	٢٣.٨٣	٦٣٤٦٤٥	١٣.٠٣	٩٧٥٥٦	٢.٠٠	٤٨٧٠٠٣٩
٢٠٠٣/٢٠٠٢م	٣١٦٤٥٩٨	٥٧.٩٥	١٣٢٧٢٦٩	٢٤.٣١	٨٨٣١٩٤	١٦.١٧	٨٥٥٢٨	١.٥٧	٥٤٦٠٥٨٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣م	٣٥٣٠٧٩٦	٦٠.٤٤	١٤١٠١٠٩	٢٤.١٤	٧٦٦٦٦٤	١٣.١٢	١٣٤٦٤٠	٢.٣٠	٥٨٤٢٢٠٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤م	٣٩١٢٢٥٨	٦١.٩٢	١٤٦٩٨٣٨	٢٣.٢٦	٨٣٤٦٥٦	١٣.٢١	١٠١٥٧٢	١.٦١	٦٣١٨٣٢٤

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات : بيان بتطور إجمالي موازنات جمهورية مصر العربية على مستوى الأبواب من العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٠م حتى ٢٠٠٥/٢٠٠٤م ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي ، إدارة الإحصاء ، صورة ضوئية ، بتاريخ ٢٠١٢/١/١م.

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن إجمالي ميزانية التعليم الجامعي في العام ٢٠٠١/٢٠٠٠م بلغ حوالي ٤ مليارات ٣٢٩ مليون جنيه تم تخصيص للباب الأول الذي يشمل الأجور والرواتب والمكافآت حوالي ٢ مليار و٦٠٩ مليون جنيه مصري بنسبة ٦٠,٢٩% ومن ثم فإن هذا الباب يستحوذ على معظم الموازنة على حساب نفقات تطوير التعليم ، وعلى الرغم من زيادة هذه النسبة إلا إنها لا تفي باحتياجات أعضاء هيئة التدريس المادية خاصة في ظل الظروف التي يشهدها المجتمع المصري في الفترات الأخيرة نتيجة لارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم مما يوضح الأهمية الكبرى لهذا الباب ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لعضو هيئة التدريس ، ومن ناحية أخرى فإن هذه النسبة تستحوذ على الجزء الأكبر من الميزانية بينما تم تخصيص حوالي مليار و٥٢ مليون جنيه بنسبة ٢٤,٣٠% للباب الثاني المختص بالنفقات الجارية توزع على جميع الجامعات الحكومية مما يوضح تدني الإنفاق على تطوير التعليم الجامعي المصري ، وقد استمر توزيع هذه النسب على

هذين البابين حتى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م حيث كانت نسبة اعتماد الباب الأول حوالي ٦١,٩٢% ونسبة اعتماد الباب الثاني حوالي ٢٣,٢٦%.

كما يتضح من الجدول السابق أن النسبة المخصصة للنفقات الجارية على التعليم الجامعي لم تصل إلى نسبة ٢٥% فدائما تقل النسبة إلى ٢٤,٣٠% ، ٢٣,٨٣% ، ٢٤,٣١% ، ٢٤,١٤% ، ٢٣,٢٦% في السنوات الخمس الأول من القرن الواحد والعشرين على التوالي مما يوضح ضعف إمكانية التطوير في ظل هذه المخصصات المالية المنخفضة ، كما يوضح صعوبة المساس بنسبة الأجور والمرتبات والتي لم تقل عن ٦١% إلا عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م حيث وصلت النسبة إلى ٥٧,٩٥% ، والشكل التالي يوضح تطور أبواب موازنة الجامعات المصرية من عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م حتى ٢٠٠٤/٢٠٠٥م.

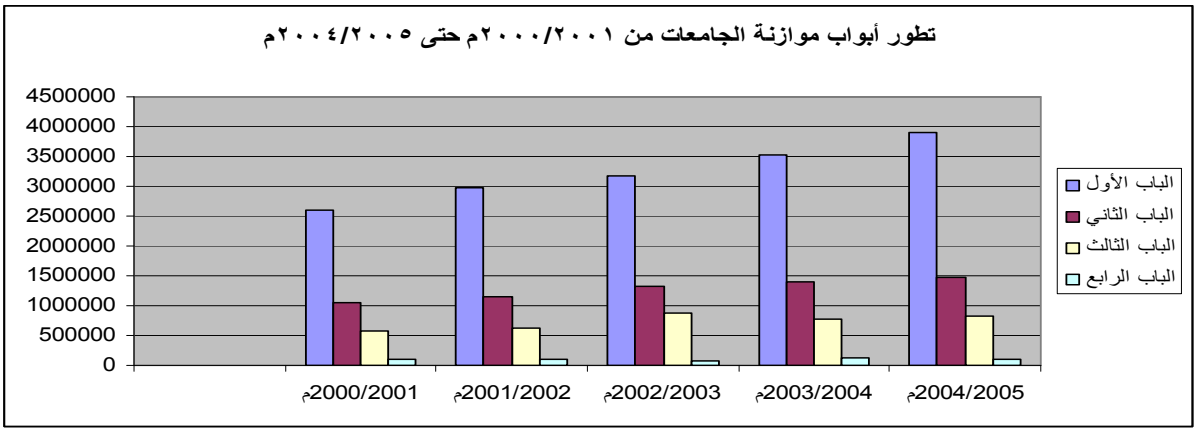

شكل رقم (٢)

وبداية من العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م تم زيادة عدد أبواب الموازنة من أربعة أبواب تشمل : (الأجور والرواتب – النفقات الجارية – الاستثمارات – التحويلات الجارية) إلى ثمانية أبواب تشمل : (الأجور الرواتب – شراء السلع والخدمات – الفوائد – الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية – المصروفات الأخرى – شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات" – حيازة الأصول المالية والمحلية والأجنبية – سداد واستهدلاك القروض المحلية والأجنبية) ، والجدول التالي يوضح تطور أبواب الموازنة الجديدة.

جدول رقم (٧)

تطور أبواب موازنة التعليم الجامعي في الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦م حتى ٢٠٠٩/٢٠١٠م

(القيمة بالألف جنيه)

البيان	٢٠٠٥/٢٠٠٦م	٢٠٠٦/ ٢٠٠٧م	٢٠٠٧/ ٢٠٠٨م	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م	٢٠٠٩/٢٠١٠م
الباب الأول	٤٣٤٣١٢٤	٤٧١٢٠٦٨	٥٢٤٤٣١٠	٥٩١٥٤٣٢	٦٧٣٥٥٧١
النسبة	٦٣.٦١	٦٣.٠٥	٦٥.٥٠	٦٣.٨٨	٦٣.٠١
الباب الثاني	١٥٥١٩٠٤	١٥٨٨٤٢٤	١٦٧٤٥١٦	٢٠٥٥٨٣٣	٢٤٥٦٤١٣
النسبة	٢٢.٧٣	٢١.٢٥	٢٠.٩١	٢٢.٢٠	٢٢.٩٨

الباب الثالث	٦٠٢٥	٦٢٤٥	٦٣٠٨	٥٧١٩	١٣٣٧
النسبة	٠.٠٩	٠.٠٨	٠.٠٨	٠.٠٦	٠.٠١
الباب الرابع	٢٢٩٨٨	٤٣٤٤٤	٤٤٢٧٥	٥٠٦٤٧	٥٥٣٧٩
النسبة	٠.٣٤	٠.٥٨	٠.٥٥	٠.٥٥	٠.٥٢
الباب الخامس	٥٥٥٦	١٨٣٣٠٠	٨١٩٤٠	١٠٥٠٢٩	٧٧٥٦٣
النسبة	٠.٠٨	٢.٤٥	١.٠٢	١.١٣	٠.٧٣
الباب السادس	٨٢٥٨٦٥	٨٩٤٠١٥	٩٣٧٤٠٠	١١١١٠٣٣	١٣٤٧٩٩٤
النسبة	١٢.١٠	١١.٩٦	١١.٧١	١٢.٠٠	١٢.٦١
الباب السابع	–	–	–	–	–
الباب الثامن	٧١٩٢٣	٤٥٨١٩	١٧٧٣٥	١٧٠٥٠	١٥٧١٠
النسبة	١.٠٥	٠.٦١	٠.٢٢	٠.١٨	٠.١٥
الإجمالي	٦٨٢٧٣٨٥	٧٤٧٣٣١٥	٨٠٠٦٤٨٤	٩٢٦٠٧٤٣	١٠٦٨٩٩٦٧

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات : بيان بتطور إجمالي موازنات جمهورية مصر العربية على مستوى الأبواب من العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م حتى ٢٠٠٩/٢٠١٠م ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي ، إدارة الإحصاء ، صورة ضوئية ، بتاريخ ٢٠١٢/١/١م.

يتضح من الجدول السابق زيادة النسب المخصصة للباب الأول (الأجور والمرتبات) من اعتمادات الجامعات المصرية حيث بلغت حوالي ٦٣,٦١% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م ووصلت إلى حوالي ٦٥,٥٠% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م إلا إنها تراجعت مرة أخرى إلى حوالي ٦٣,٠١% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م بينما كانت النسب المقررة للباب الثاني (شراء السلع والخدمات) لا تتجاوز ٢٢% ، ففي عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م كانت حوالي ٢٢,٧٣% وفي عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م كانت حوالي ٢٢,٩٨% بينما وصلت هذه النسبة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م حوالي ٢٠,٩١% وهو نفس العام الذي وصلت فيه نسبة اعتماد الباب الأول إلى حوالي ٦٥,٥٠% ، وهذا يشير إشارة واضحة إلى إنه كلما كانت هناك ضغوط ملحة لزيادة الأجور والمرتبات لا يتم توفير موارد إضافية لذلك الأمر وإنما يتم استقطاعه من نفقات التعليم مما يؤثر سلبا على أدائه وجودته.

كما يتضح من الجدول السابق توزيع الموازنة على ثمانية أبواب يستحوذ البابان الأول والثاني منها على الغالبية العظمى من اعتمادات الموازنة بينما باقي الأبواب لا تصل نسبة اعتماداتها ١٥% خاصة وأن الباب السابع من أبواب الموازنة لم يتم اعتماد أية مبالغ له ، مما يشير إلى ضياع قيمة اعتمادات الأبواب الثمانية التي كانت توزع على أربعة أبواب فقط.

ومما يؤكد على تدني نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي وتدهورها ضعف وتدني تكلفة الطالب الجامعي المصري والذي يصل إلى حوالي ١٦٠٠ دولار عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م وهو ما يعد الأدنى بين أقرانه من أبناء المنطقة العربية فضلا عن الدول المتقدمة ، حيث تصل تكلفة الطالب الجامعي إلى حوالي ٢٢٣٩ دولار في سوريا و٣٤٤٢ دولار في المغرب و٤٤٢١ في الأردن و٤٥٠٠ دولار في لبنان و٤٦٣٤ دولار في تونس. [٢٨] وتبلغ تكلفة الطالب الجامعي في الدول المتقدمة عشرات أضعاف

تكلفة الطالب المصري حيث تبلغ في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٢٣ ضعف وفي اليابان حوالي ٢٥ ضعف.[٢٩] والجدول التالي يوضح تطور متوسط تكلفة الطالب الجامعي في مصر.

جدول رقم (٨)

تطور نصيب الطالب الواحد من موازنة الجامعات المصرية

العام الجامعي	اعتماد الموازنة بالألف	عدد الطلاب المقيدين	نصيب الطالب بالجنيه	نصيب الطالب بالدولار
١٩٩١/٩٠م	١٢١٣٣٩٢	٣٩٢٦٩٩	٣٠٩٠	٩٣٣.٥٣
١٩٩٢/٩١م	١٦٣٨٤٩٤	٣٨٩٦٣٧	٤٢٠٦	١,٢٦٣.٠٦
١٩٩٣/٩٢م	١٩٦٧٤٢٤	٤١٠٤٩٦	٤٧٩٣	١,٤٢٢.٢٦
١٩٩٤/٩٣م	٢١٨٠٠٩٣	٤٣٣٨١٥	٥٠٢٥	١,٤٨٢.٣٠
١٩٩٥/٩٤م	٢٤٥٧٦٤٥	٤٧٨١٠٣	٥١٤٠	١,٥١٦.٢٢
١٩٩٦/٩٥م	٢٩٣٨٦١٤	٥٩٤٤٦٧	٤٩٤٣	١,٤٥٣.٨٢
١٩٩٧/٩٦م	٣٤٨٢٢٨٤	٧٢٢٨٧٩	٤٨١٧	١,٤٢٠.٩٤
١٩٩٨/٩٧م	٣٦١٥٥٦٦	٨٠١٠٧٠	٤٥١٣	١,٣٢٣.٤٦
١٩٩٩/٩٨م	٣٩٨٦٤٤٨	٨٩٦٨٧٨	٤٤٤٥	١,٢١٧.٨١
٢٠٠٠/٩٩م	٤٠٥٨٩٨٢	٨٨١٦٣٧	٤٥٣٩	١,١١٧.٩٨
٢٠٠١/٢٠٠٠م	٤٣٢٩٠٠٦	٨٨٩٣٦٧	٤٨٦٨	١,٠٥١.٤٠
٢٠٠٢/٢٠٠١م	٤٨٧٠٠٣٩	٩٠٣١٤٦	٥٣٩٢	٨٧٩.٦١
٢٠٠٣/٢٠٠٢م	٥٤٦٠٥٨٩	٩٢٠٣٠٩	٥٩٣٣	٩٦٠.٠٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣م	٥٨٤٢٢٠٩	٩٥٥٩٦٤	٦١١١	١,٠٥٥.٤٤
٢٠٠٥/٢٠٠٤م	٦٣١٨٣٢٤	٩٩٨٧٧٣	٦٣٢٦	١,١٠٢.٠٩
٢٠٠٦/٢٠٠٥م	٦٨٢٧٣٨٥	١٠٤٤٢١٥	٦٥٣٨	١,١٥٩.٢٢
٢٠٠٧/٢٠٠٦م	٧٤٧٣٣١٥	١٠٩٩١٧٥	٦٧٩٩	١,٢٤٩.٨٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧م	٨٠٠٦٤٨٤	١٠٩٥٥٤٢	٧٣٠٨	١,٣٠٠.٣٦
٢٠٠٩/٢٠٠٨م	٩٢٦٠٧٤٣	١٠٦٧٨٢٨	٨٦٧٣	١,٥٩٤.٣٠

المصدر :

- عبد الرحمن أبو المجد رضوان : التعليم الجامعي الخاص الواقع وتحديات المستقبل ، النموذج المصري ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٦م ، ص٢٦.
- المجلس الأعلى للجامعات : بيان بتطور الطلبة المقيدين المنتظمين والموازنة المعتمدة لجامعات جمهورية مصر العربية ونصيب الطالب منها في السنوات ٩٩/٢٠٠٠م حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٩م ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي ، إدارة الإحصاء ، صورة ضوئية.

ومن الجدول التالي يتضح أن متوسط تكلفة الطالب الجامعي في مصر عام ١٩٩٠/١٩٩١م حوالي ٣٠٩٠جنيه واستمرت هذه التكلفة في الزيادة حتى مع زيادة أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات المصرية ، ويرجع ذلك إلى تزايد اعتمادات موازنة التعليم الجامعي المصري إلا إن ما ينطبق على تحليل الجدول رقم () الخاص بتطور الموازنة ينطبق على تكلفة الطالب الجامعي حيث إن هذه الزيادة شكلية ولا تمثل في حد ذاتها زيادة كبيرة إذا ما تم معادلة هذه التكلفة بالدولار الأمريكي ففي عام ١٩٩٠/١٩٩١م كانت تكلفة الطالب حوالي ٩٣٣ دولار ووصلت عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م حوالي ١٦٠٠ دولار مما يشير إلى أن الزيادة خلال العشرين عاما لم تزد عن ٦٠٠ دولار أمريكي فقط وهي ليست بالزيادة المقبولة لإعداد وتأهيل الطالب الجامعي خاصة في ظل تحديات ومتطلبات القرن الواحد والعشرين.

- **بطالة خريجي التعليم الجامعي**

منذ منتصف القرن العشرين تبنت الدولة سياسة التخطيط المركزي وتمويل أنشطة القطاع العام التي غلبت على مجمل النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وفي سبيل السعي لإحداث تنمية حقيقية التزمت الدولة بتوفير برامج التعليم في جميع مستوياتها وتوفير فرص التشغيل للخريجين في البرامج التنموية المختلفة ، وقد جاء التعليم في تلك الفترة مرتبطا ارتباطا كبيرا باحتياجات الدولة من القوى العاملة في مختلف المجالات التي استطاعت استيعاب الداخلين إلى سوق العمل ، إلا إن تذبذب الأداء الاقتصادي خلال فترة الستينيات وبداية السبعينيات بسبب مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أدى إلى عجز الدولة عن الالتزام بسياسة توظيف الخريجين بسبب عجزها عن التوسع في المشروعات الاستثمارية والإنتاجية المختلفة مما أدى إلى ارتفاع معدلات فائض الخريجين وإعطاء مؤشر على عجز السياسات التعليمية عن المواءمة كما وكيفا مع متطلبات التنمية. (٣٠)

فمنذ عام ١٩٧٦م لم تعد شركات القطاع العام مجبرة على قبول تعيينات جديدة وفقا لنظام تعيين الخريجين الذي ظل مفروضا على القطاع الحكومي والعام خلال الفترة الاشتراكية التي انتهجتها مصر منذ بداية ستينيات القرن العشرين وبالفعل تراجعت معدلات نمو التوظيف بالقطاع العام الصناعي من ٥٤% عام ١٩٧٠م إلى ٤١,٢% عام ١٩٨٦م وبالتالي زادت نسبة البطالة من ٧,٧% عام ١٩٧٦م إلى ١٤,٩% عام ١٩٨٦م. (٣١)

ولذلك فإن مشكلة البطالة في مصر من المشكلات المزمنة وقد أسهمت برامج الإصلاح الاقتصادي بصورة كبيرة في تعميق هذه المشكلة من خلال سياسات تقليل الدعم عن الأسعار وخفض الاستثمار العام والذي أثرا تأثيرا سلبيا على إمكانية خلق وظائف جديدة. (٣٢) كما انعكست برامج الإصلاح الاقتصادي على نوعية المهن ومستويات المهارات اللازمة لها فاختفت الكثير من المهن التقليدية وحل محلها مهن جديدة تعتمد على التكنولوجيا المتطورة. (٣٣)

ويتصف العصر الحالي بتعدد التحديات والمتغيرات التي تواجه دول العالم المختلفة والتي لا تستطيع مواجهتها والتعامل معها بل والاستفادة منها إلا من خلال قدرتها على إيجاد الخبرات والأفكار والأساليب والمهارات والآليات الجديدة والمتجددة ولن يتأتى ذلك إلا بواسطة إنسان قادر على الإبداع والابتكار ، ومن ثم يكون دور النظام التعليمي في إعداد وتأهيل هذا الإنسان خاصة التعليم الجامعي الذي يعمل على إعداد الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا. (٣٤)

كما إن عدم وجود رؤية واضحة وموحدة حول كيفية النهوض بالمجتمع هي السبب في انفصال المجتمع عن التعليم والعكس ، فالتعليم يمثل قاسما مشتركا في علاقة أنظمة المجتمع المختلفة ببعضها البعض من خلال اعتماده على هذه الأنظمة كمورد لمدخلاته المختلفة بوصفها الوعاء الكبير المستقبل لنواتجه النهائية ، وما لم يحصل نظام التعليم على مدخلات تمتلك قدرات ولديها استعدادات وقابلية للاستفادة من مخرجات التعليم الجامعي في الوقت والمكان المناسبين تفسد العلاقات والتأثيرات والفوائد المتبادلة بين هذه الأنظمة ومن ثم تفسد منظومة المجتمع ككل. (٣٥)

وبالرغم من إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١م برأسمال مبدئي يقدر بحوالي ٦١٣ مليار دولار على مدى خمس مسنوات بهدف توفير فرص عمل جديدة لشباب الخريجين والإسهام في حل مشكلة البطالة والتعامل مع الآثار الجانبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي ، إلا إن هذا الصندوق لم يؤدِ دوره على أكمل وجه لأنه لم يصل إلى الفئات الأكثر فقرا بل وصل إلى الفئات المنظمة التي لديها من الضمانات ما يمكنها من الاستفادة من قروض الصندوق وسداد فوائده ، هذا فضلا عن توفير الصندوق لفرص عمل مؤقتة أكثر منها دائمة مما يؤدي إلى ارتداد كثير من الخريجين إلى البطالة مرة أخرى بانتهاء المشروع. (٣٦)

فمشكلة البطالة في مصر تعد مشكلة بالغة التعقيد فالسبب فيها ليس مجرد ضعف المستوى الاقتصادي للدولة مما يحد من فرص الاستثمار ومن ثم قلة فرص العمل المتاحة وإنما تؤثر سوء أحوال التعليم في زيادة حدة هذه المشكلة بشكل كبير حيث لا يوجد الخريج المؤهل لشغل الوظائف المتاحة ، فالمشكلة إذن ليست مشكلة ندرة فرص العمل فقط وإنما تمكن أيضا في عدم رغبة أصحاب العمل في تشغيل أفراد من ذوي المهارات المنخفضة.

كما أثر ضعف مستوى النمو الاقتصادي وانخفاض القدرة على تمويل التعليم الجامعي في مصر على توزيع الطلاب على التخصصات العلمية والأدبية حيث لجأت الحكومات المصرية المتعاقبة إلى التوسع في مجالات الفروع الأدبية والاجتماعية أكثر مما يقتضيه التوسع في المجالات والتخصصات العلمية والتكنولوجية التي تتطلب تمويلا أكبر ، كما أثر أيضا على الكفاءة التعليمية بالجامعات المصرية مما أدى إلى انخفاض مهارات الخريجين وبالتالي زيادة معدلات البطالة في صفوف الخريجين خاصة بين خريجي التخصصات النظرية. (٣٧)

فضلا عن أن التعليم الجامعي لا يراعي احتياجات التنمية من القوى البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا حيث يزداد عدد الطلاب الملتحقين بالدراسات النظرية عن نظرائهم بالكليات العملية والتي بلغت نسبتهم حوالي ٦٠% من إجمالي أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي في حين لا يزيد عددهم عن ١٨% في اليابان و ٢٣% في الولايات المتحدة الأمريكية و ٢٥% في دول أوروبا الغربية. (٣٨)، ومن ثم فإن مشكلة بطالة خريجي التعليم الجامعي في مصر تتسم بطبيعة هيكلية بمعنى أنها تنشأ بالدرجة الأولى من ضعف قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة للخريجين كما أنها تنتج عن ضعف التوافق بين مهارات الخريجين وفرص العمل المتاحة حيث بلغت نسبة العاملين من خريجي التعليم الجامعي في مصر في الأعوام ١٩٨٦م و١٩٩٦م و٢٠٠٢م حوالي ١١,١٩% و١٦,٦٣% و٢٠,٧١% على التوالي وبلغت نسبة العاطلين في نفس الأعوام حوالي ١٧,١٨% و١٢,٢٠% و٢٢,٤٧% على التوالي. (٣٩) والجدول التالي يوضح تطور التوزيع النسبي لخريجي التعليم الجامعي في مصر.

جدول رقم (٩)

تطور التوزيع النسبي لخريجي الجامعات المصرية

البيان	علوم هندسية	علوم طبية	علوم زراعية	علوم أساسية	علوم إنسانية
٢٠٠٠م	%٥,٨	%٤,٤	%٣,١	%١,٦	%٨٥,٢
٢٠٠١م	%٧	%٦,٣	%٢,٨	%١,٨	%٨٢,١
٢٠٠٢م	%٨,٤	%٧,٤	%٣,١	%٢,٢	%٧٨,٩
٢٠٠٣م	%٨,٤	%٧,٦	%٣,٥	%٢,٤	%٧٨,١
٢٠٠٤م	%٨,١	%٧,٦	%٢,٨	%٢,٧	%٧٨,٩
٢٠٠٥م	%٧	%٦,٧	%٢,٢	%٢,٦	%٨١,٥
٢٠٠٦م	%٧,٣	%٧,٢	%١,٧	%٢,٥	%٨١,٣
٢٠٠٧م	%٧,٢	%٦,٩	%١,٦	%٢,٥	%٨١,٩
٢٠٠٨م	%٦,٩	%٧	%١,٥	%٢,٥	%٨٢,١
٢٠٠٩م	%٧,٢	%٦,٨	%١,٣	%٢,٢	%٨٢,٥

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : المؤشرات الاجتماعية ، التعليم ، متوفر على الموقع التالي :
http://www.capmas.gov.eg/pages_ar.aspx?pageid=802 بتاريخ ٢٠١٢/٢/٨م

كما أثر الإبقاء على نظام نظام تقويم التعليم الجامعي في مصر والذي يعد أحد أسباب ضعف أدائه دور كبير في ضعف مخرجاته من الخريجين الذين يمثلون مدخلات سوق العمل ، فلتقويم الأداء الجامعي دور كبير في تطوير التعليم الجامعي خاصة في ظل إطار اقتصاد كوكبي متغير ومتنام وما يتطلبه ذلك من منافسة وجودة عالية للتعليم الجامعي ولذلك فإن هناك حاجة ملحة لأن يمتلك الطلاب مهارات عالية تضمن لهم التنافس لدخول سوق العمل وتحقيق تقدم في أعمالهم ووظائفهم مما يكون

له مردود في تحقيق تقدم اقتصادي وعلمي واجتماعي خاصة مع زيادة أعداد الملتحقين بمؤسسات وبرامج التعليم الجامعي والمتخرجين منها ، وقد تبن دول كثيرة برامج للإدارة المؤسسية في التعليم الجامعي وقياس مخرجاته ومن ذلك على المستوى الأوروبي حيث تبنت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD وهي منظمة تضم دولا أوروبية واليابان واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإسرائيل عام ١٩٦٩م برنامج الإدارة المؤسسية للتعليم الجامعي (IMHE) Programme on Institutional Management in Higher Education ولايزال البرنامج مستمرا حتى الآن من منطلق أن هناك تأكيدات في ميدان التعليم الجامعي على التجديد والإبداع وتحسين نوعية التعليم والتعلم ، مما يجعل قياس أداءات ومخرجات التعليم والتنافس الإقليمي والدولي ضرورة دعت المنظمة إلى أن تتبنى هذا البرنامج للإدارة المؤسسية في التعليم الجامعي لتحقق هذه المؤسسات بالمشاركة الحكومية مستويات أعلى من الممارسات الأفضل وتطبق نماذج وأفكار تلبي الاحتياجات التعليمية والبحثية ومتطلبات سوق العمل. (٤٠)

ومن ثم أصبح سوق العمل يعاقب التعليم الجامعي بمعدلات عالية من البطالة بين خريجي الدراسات العلمية والنظرية على السواء بعد أن كانت الأخيرة تحظى بالنسبة الكبيرة من البطالة وكأن التعليم الجامعي أصبح يؤجل وقوع بطالة الفرد عدة سنوات حتى ينهي دراسته وكأنه يحيل العاطلين من عاطلين عاديين إلى عاطلين مثقفين حيث بلغ عدد المتعطلين عن العمل من خريجي الجامعات حوالي ٩٣٢٣٠٠٠ فرد بنسبة بلغت حوالي ١٨,٩% عام ٢٠١٠م (٤١) ، والجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة في مصر.

جدول رقم (١٠)

تطور معدل البطالة وبطالة الشباب وبطالة حملة المؤهلات الجامعية

البيان	معدل البطالة	معدل بطالة الشباب	معدل بطالة حملة المؤهلات الجامعية
٢٠٠٠م	%٩	%٢٨,٢	%١٢,٨
٢٠٠١م	%٩,٢	%٢٥,٨	%١٢,٤
٢٠٠٢م	%١٠,٢	%٢٧,١	%١٥,٧
٢٠٠٣م	%١١	%٣٤,٩	%١٦,٤
٢٠٠٤م	%١٠,٣	%٣٤,٣	%١٦,١
٢٠٠٥م	%١١,٢	%٣٤,١	%١٨,١
٢٠٠٦م	%١٠,٦	%٢٩,٩	%١٧,٤
٢٠٠٧م	%٨,٩	%٢٤,٨	%١٧,٣
٢٠٠٨م	%٨,٧	%٢٥,٤	%١٦,٤

٢٠٠٩م	٩,٤%	٢٤,٩%	١٨,٤%
٢٠١٠م	٩%	٢٤,٨%	١٨,٩%

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : المؤشرات الاجتماعية ، العمل والأجور في مصر ، متوفر على الموقع التالي : http://www.capmas.gov.eg/pages_ar.aspx?pageid=802 بتاريخ ٢٠١٢/٢/٨م.

يتضح من الجدول السابق أن معدل البطالة العام في مصر يدور بين ٩% و١١% إلا إن المشكلة تتضح في زيادة معدلات البطالة بين الشباب المصري والذي بلغ ذروته عام ٢٠٠٣م حيث وصلت نسبة البطالة بين الشباب حوالي ٣٤,٩% مما يعد إهدارا لدور العنصر البشري الذي يعد أساس التنمية الشاملة في المجتمع وما يزيد المشكلة تعقيدا وتأثيرا في المجتمع هو زيادة معدلات البطالة بين حملة المؤهلات العليا والذي وصلت معدلات البطالة بينهم حوالي ١٨,٩% عام ٢٠١٠م ، مما يعكس عبءً كبيرا على المجتمع من ناحيتين مختلفتين الأولى تتمثل في تكلفة إعداد هؤلاء الطلاب بالجامعات المصرية وإهدار هذه الأموال دون الاستفادة من هؤلاء الأفراد في تنمية المجتمع والثانية تتمثل في المعاناة الاجتماعية التي يئن منها المجتمع نتيجة زيادة معدلات البطالة بين أبنائه ، والشكل التالي يوضح تطور معدلات البطالة في مصر.

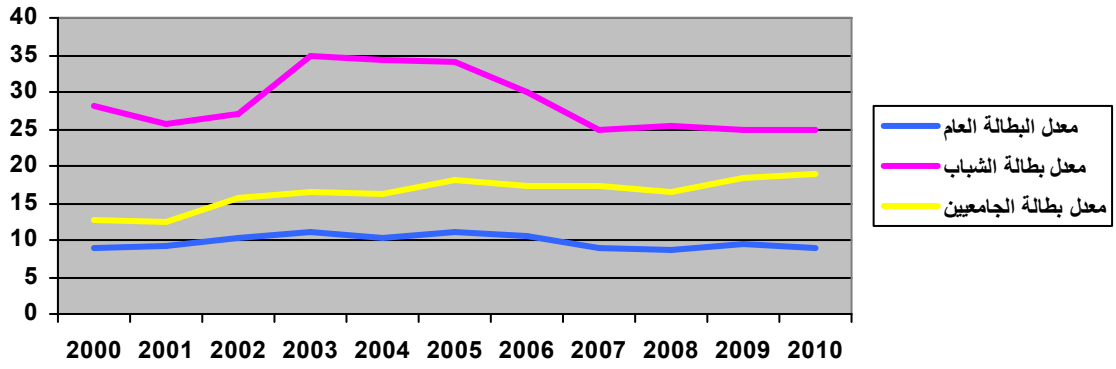

شكل رقم (٣)

معدلات البطالة العام وبطالة الشباب والجامعيين

ومن الشكل السابق يتضح أن معدلات البطالة في مصر في الفترة الأخيرة آخذة في الانخفاض ماعدا معدلات البطالة بين خريجي الجامعات المصرية التي تتزايد بشكل مستمر ، ومن ثم فإن وجود بطالة متزايدة بين خريجي التعليم الجامعي دليل على قصور كفاية التعليم وفعاليته ويتطلب ذلك إعادة النظر في هياكل التعليم الجامعي وسياساته بما يضمن نوعا من التوازن بين المقبولين في التخصصات العلمية والنظرية. (٤٢)

- الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات المصرية

إن الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعة شرطان أوليان لكي تكون مؤسسة التعليم العالي مركزًا للإنتاج المعرفي العلمي وتطويره ولا يمكن أن يتم كل هذا إلا إذا أحيطت الجامعة بنوع من العقد

الأخلاقي تلتزم به كل عناصر المجتمع الأكاديمي من أساتذة وطلبة وإداريين ، وتلتزم به قوى المجتمع السياسية ، فالحرية الأكاديمية هي" حرية عضو هيئة التدريس في أن يبحث عن الحقيقة ، وأن ينشر ما يتوصل إليه، وأن يفسرها في نطاق معرفته الأكاديمية بالشكل الذي يراه مناسبًا ، وكذلك حرية إعطاء أفكاره ومعلوماته في ميدان تخصصه دون التعرض لأي ضغوطات ، وحرية التعبير عن أفكاره وآرائه في المجتمع المحلي ، وحرية الإسهام في النشاطات والخدمات التطوعية في المجتمع المحلي ونقد البرامج التعليمية والسياسات والإجراءات ، وإبداء الرأي في التعيينات الإد ارية والجامعية ، وإيصال اقتراحاته من خلال القنوات المناسبة للإدارة الجامعية. (٤٣)

ومن ثم فإن الحرية الأكاديمية هي حرية خاصة بأعضاء المجتمع الجامعي من الباحثين والأساتذة والطلاب –أفرادا أو جماعات– يتميزون بها عن سائر المواطنين بحكم طبيعة أعمالهم البحثية والعلمية وهي تعطي الفرد الأكاديمي حق البحث والتدريس في مجال التخصص ، كما تتضمن حق المشاركة في اتخاذ القرارات الجامعية وتعطي للمجالس الجامعية والهيئات والمؤسسات كل في اختصاصه حق اتخاذ القرارات الأكاديمية والمشاركة في اتخاذ القرارات المالية والإدارية ، كما تتضمن حق الأستاذ الجامعي في المشاركة في اتخاذ القرارات مهما كانت درجته العلمية بما يحقق ديمقراطية اتخاذ القرار، كما أنها تتضمن أيضا حق الجماعات الأكاديمية على مستوى المجالس الجامعية على مستوى اللأقسام أو الكليات أو الجامعات في اتخاذ القرارات الأكاديمية والمشاركة في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية. (٤٤)

كما تشير الحرية الأكاديمية إلى عدم وضع قيود على ما تدرسه الجامعة وما يقوله أو ينشره أساتذتها أو ما يعبرون عنه من أداءات علمية أو أكاديمية داخل الجامعة ، ويعني أيضا حيادها الفكري وعدم انحيازها ، وهذا يتطلب منها عدم الدخول في الأمور المتعلقة بالأيديولوجيات السياسية والأمور العقائدية الدينية وهذا ليس معناه عدم اهتمام الجامعة بهذه الجوانب ، فالوعي السياسي والديني ضروريان لطالب الجامعة ومن ثم ينبغي على الجامعة توعية الطلاب سياسيا ودينيا على أساس تحليلي نقدي حتى لا يبتعد الطلاب عن العمل الجامعي وينغمسوا في الخلافات السياسية والدينية. (٤٥)

وبالتالي فإن مفهوم الحرية الأكاديمية لا ينفصل عن مفهوم الثقافة السياسة الديمقراطية التي تأبى التطرف، وتنبذ الانغلاق والتسلط، وحيث إن الدول العربية لا تتمتع بثقافة سياسة ديمقراطية ثابتة فإنها لا تسمح بتقاليد أكاديمية قائمة على الحرية الأكاديمية ، كما إن تفعيل الحرية الأكاديمية داخل المؤسسات التعلمية يسهم في تهيئ الفرصة للطلبة للتدرب على النقد والتفكير ، وتوفير معلومات للأستاذ لتحسين وتطوير أسلوب تدريسه ومعرفة التقدم الذي يحرزه طلابه ، وتهيئ الفرصة للطلبة لتوجيه الأسئلة ، كما تكشف عن نقاط الضعف لدى الطلبة ، تساعد على تكوين علاقات المحبة والألفة والتقارب بين الأستاذ والطلبة ، وتقدم إجابات وحلولا للمشكلات التي يواجهها الطلبة في المباحث العلمية. (٤٦)

أما المقصود باستقلال الجامعة فهو أمن الجامعة وسلامتها ، حتى تكون في مأمن من كل التهديدات والضغوطات التي من شأنها أن تخل بالمهمة الجامعية وأن تكون الجامعة متمتعة بالحصانة التي تقتضيها الحرية الأكاديمية ، ويتبلور مفهوم استقلال الجامعة في بعدين أساسيين هما : إدارة شؤونها

الداخلية الإدارية والمالية دون تدخل من الخارج، انطلاقًا من أن الشؤون الجامعية لها خصوصيتها الفنية، والبعد الآخر يتمثل في إنجاز القرارات الأكاديمية المتعلقة بوظائفها. (٤٧)

فاستقلال الجامعة من الناحية الإدارية يتمثل في أن يكون القرار بشأن التعيين في الجامعة في كافة المناصب العلمية والإدارية هو قرار المؤسسات الجامعية وأن تخضع الترقيات في السلك الجامعي للمعايير الأكاديمية وحدها وأن يكون تولي المناصب القيادية في الجامعة هو قرار المؤسسات الجامعية ذاتها وليس قرار أية سلطة خارجها ، ومن الناحية الاقتصادية ، فعلى الرغم من أن الجامعات في كل دول العالم لا تملك موارد ذاتية تكفي لتمويل كافة أنشطتها التعليمية والبحثية وأنها مضطرة إلى الاعتماد على موارد خارجية من السلطات العامة المركزية والمحلية ومن المؤسسات الإنتاجية والخدمية التي قد تتعاون معها لإجراء أبحاث لصالحها إلا إن الاعتماد على هذه الأطراف لا ينبغي أن يحول الجامعة إلى أداة تستخدمها الحكومات في الصراع السياسي ، كما أن استقلال الجامعات من الناحية الفكرية يعني بقاء الجامعة مجالا مفتوحا لكافة الآراء والتوجهات والمدارس الفكرية ومحفلا للحوار السلمي والبناء فيما بينها ، ويعني ذلك أن تحترم المؤسسات الحكومية والسياسية والاجتماعية هذا الاستقلال فلا تلزم الجامعة بتبني رؤاها الخاصة ولا تتدخل في الحوار الذي يدور في الجامعة بالضغط أو التهديد أو الاغتيال المعنوي للشخصيات التي لا ترضى عن أفكارها. (٤٨)

ويعد تعدد الموارد المالية للجامعة أهم ضمان من ضمانات الحرية الأكاديمية ومصدرًا مهمًا للحد من الضغوطات والتدخل في شؤونها ، فكلما تعددت وتنوعت مصادر التمويل زادت استقلالية الجامعة وأصبحت أكثر قدرة على تأدية وظائفها ، وكلما ازداد اعتماد الجامعة على مصدر واحد ووحيد لتمويل برامجها ، ازدادت تبعيتها للجهة الممولة التي تكون في الموقع الحاكم والمتحكم في الأولوية الجامعية، الأمر الذي يقلص من هامش الحرية الأكاديمية ، والاتجاه الصادق نحو التمويل الذاتي والذي سيحقق أكبر قدر من الاستقلال الداخلي والخارجي ، كما يقلل من الضغوطات الخارجية غير المناسبة ، ويوسع مجالات الحرية الأكاديمية فيها ويحولها إلى حيز للحرية الفكرية ، حيث يتبادل أعضاء هيئة التدريس والطلبة النقاش والحوار في جو من الأمان والاطمئنان. (٤٩)

وقد عانت الجامعات المصرية من تقييد الحرية السياسية في مصر منذ عهد الرئيس جمال عبد الناصر خوفا من قدرة الطلاب الجامعيين والأساتذة من حشد الشارع المصري والعربي حيث كانوا في معظم الأحيان مصدرا لإلهام الشارع العربي ، ففي عام ١٩٥١م تظاهر الطلاب ضد النظام الملكي الدستوري وقد امتد تقييد الحرية السياسية إلى تقييد الحرية الأكاديمية والذي امتد إلى عصر مبارك

ممثلا في الرقابة على المقررات الدراسية التي يتم تدريسها بالجامعات حيث كانت هناك العديد من القضايا التي لا يمكن تناولها داخل الجامعات مثل : العلاقة بين الأقباط والمسلمين في مصر ، والحديث عن سلبيات النظام القائم أو الأنظمة السابقة ، وبعض القضايا المتعلقة بعلاقة مصر بالولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية الأخرى أو إسرائيل فهذه الموضوعات لا تناقش داخل قاعات التدريس وبالتالي يؤثر ذلك على تنمية قدرات الطلاب على النقد أو السؤال مما يجعل مهارات الطلاب التحليلية متخلفة وغير مستغلة. (٥٠)

تمتعت الجامعة الأهلية بأكبر درجة من الاستقلال إذ لم تكن تابعة لأية وزارة إلا إن استقلالها الإداري لم يكفل لها بعد قيامها وتوسعها الموارد المالية التي تحتاج إليها. (١٥) فمنذ قيام ثورة ١٩٥٢م بادرت حكومة الثورة إلى سن مجموعة من الإجراءات والقرارات والقوانين التي تحد من حرية وحركة الجامعات المصرية –أساتذة وطلابا– خاصة أنها كانت على علم بأن الجامعة كانت قبل عام ١٩٥٢م زاخرة بشتى التيارات السياسية متعددة الانتماءات ، وكانت الضغوط التي مارستها الجامعة سواء في المظاهرات الطلابية أو مقالات الأساتذة عاملا أساسيا في إضعاف النظام الملكي ، وبالتالي ساعدت على قيام الثورة وكان رجال الجامعات أول من أيدوا الثورة إلا إن الخلاف نشب بينهم بسبب الخلاف حول تحديد هوية الحكم هل سيكون ديمقراطي أم سيستمر ديكتاتوري؟.(٥٢)

فبعد ثورة ١٩٥٢م أصدرت حكومة الثورة القانون الأول الخاص بالجامعة رقم ١٢٨ في ١٩ مارس ١٩٥٣م للحد من حرية الجامعة من خلال إنشاء لجان لتصفية أعضاء هيئة التدريس ، ثم القانون رقم ١٥٢ لعام ١٩٥٤م بشأن تأديب أعضاء هيئة التدريس بقرارات غير قابلة للطعن ولا يجوز معارضتها ، ثم كان القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤م الذي قضى بالكامل على استقلال الجامعة حيث كان الوزير عسكريا والأمين العام للجامعة عسكريا وألغيت كل القوانين واللوائح التي صدرت لإعطاء الجامعة استقلاليتها ، فألغي نظام انتخاب العميد والوكيل وأصبحت المناصب بالتعيين وأصبح وزير التعليم هو الرئيس الأعلى للجامعات الذي له سلطة إقالة رئيس الجامعة ونائبيه في ذلك الوقت ، إلا إن النظام الأكاديمي لم يحدث فيه تعديل حيث سمحت الثورة بالحرية الأكاديمية والبحث بعيدا عن نظام السياسة وإبداء الرأي في المسائل العامة. (٥٣)

وتلا ذلك القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨م بشأن تنظيم الجامعات والذي مثل صدوره إعادة النظر في دور الجامعة وتحديد رسالتها في ضوء التوجه القومي للجمهورية العربية المتحدة ثم كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م ليكون ملائما للمرحلة الجديدة حيث انعكس الإطار السياسي والاقتصادي في هذه المرحلة على قانون تنظيم الجامعات والذي أتاح مساحة أوسع من الديمقراطية حيث نص على ضرورة انتخاب عمداء الكليات على أن يختار رئيس الجامعة أحد الثلاثة الحاصلين على أعلى الأصوات. (٥٤)

كما نص القانون على أن تأسيس الجامعات يتم بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي وبموافقة المجلس الأعلى للجامعات وكذلك بالنسبة لإنشاء فروع جديدة لتلك الجامعات أو إنشاء كليات جديدة بالجامعات يضاف إلى هذه القرارات موافقة مجلس الجامعة المختصة مما يعكس المركزية الشديدة التي تجمع كافة خيوط العملية التعليمية لتركزها في يد رئيس الدولة. (٥٥)

ومن ثم فقد انعكس المناخ السياسي في مصر على التعليم الجامعي حيث تعددت انتهاكات السلطة لاستقلال الجامعات وإهدار الحريات الأكاديمية من خلال نشر وترويج الرؤية الأحادية ذات الصلة الوثيقة بالخط الرسمي للدولة واضطهاد ما سواها من رؤى واتجاهات ولم يسمح للجامعة أن تصبح مركزا من مراكز الحوار الوطني كما كانت منذ بداية نشأتها. (٥٦)

وبتطبيق الإصلاح الاقتصادي في مصر وما يتطلبه من تغييرات سياسية فقد حدثت مجموعة من الإصلاحات السياسية التي شهدها النظام السياسي في مصر –أيا كان هدفها– مثل إتاحة المزيد من حرية الرأي والتعبير وبعض مظاهر الديمقراطية إلا إن هذه المظاهر تنعكس على التعليم الجامعي بل على العكس فقد شهدت استقلالية الجامعات المصرية تدهورا كبيرا منذ مطلع التسعينيات حيث تحول نظام اختيار عمداء الكليات من الانتخاب إلى التعيين.

ويعد المجلس الأعلى للجامعات إمعانا للآلية المركزية في إدارة الجامعات المصرية حيث يرأسه وزير التعليم وعلى الرغم من نص القانون بأن يتولى إدارة كل جامعة مجلس الجامعة ورئيسها إلا إن القانون ينص أيضا على أن للجامعات مجلسا أعلى مقره القاهرة يتولى تخطيط السياسة العامة للتعليم الجامعي والبحث العلمي والتنسيق بين الجامعات في أوجه أنشطتها وبالتالي فإن المجلس الأعلى للجامعات هو الآلية الرئيسية التي تتدخل من خلالها الدولة في شئون الجامعات. (٥٧)

المحور الثالث : مشروعات تطوير التعليم الجامعي.

تعد مشروعات التعليم الجامعي إحدى المكافآت التي منحتها إدارة البنك الدولي للحكومة المصرية نتيجة تنفيذها لحزمة الإصلاحات الاقتصادية الجديدة والتي عرفت باسم برامج الإصلاح الاقتصادي ، واعترافا بأهمية إصلاح التعليم الجامعي في تحقيق التقدم الاقتصادي ، ونظرا للصلة الوثيقة بين التعليم الجامعي والتنمية الاقتصادية قام البنك الدولي بمنح الحكومة المصرية قرضا لتطوير التعليم الجامعي.

حيث أبدى البنك الدولى استعداده لتمويل مشروع تطوير التعليم العالى فى مصر فى ضوء وجود استراتيجية متكاملة لتطوير هذا القطاع المهم والذى له تأثير مباشر على التنمية فى مصر ، وقد قامت وزارة التعليم العالى باتخاذ مجموعة من الخطوات نحو إعداد هذه الاستراتيجية القومية منها : صدور قرار وزير التعليم العالى رقم ١٤٢٣ بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٣١م بتشكيل اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعى والعالى للإشراف على وضع مشروع خطة استراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى وآليات التنفيذ تمهيداً لعرضها فى مؤتمر قومى يعقد لهذا الغرض ثم القرار رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٩٩/٣/٩م بتشكيل ست لجان فرعية لمعاونة اللجنة القومية بهدف وضع الإطار العام للخطة الاستراتيجية وآليات

التنفيذ وتقديم تقرير عن أعمالها ، ثم عقد مؤتمر تحضيري من اللجنة القومية لتطوير التعليم العالى والبنك الدولى فى ١٩٩٩/٦/٢٤م دعى إليه مجموعة من الخبراء العالميين فى كافة مجالات التطوير لاستعراض الدروس المستفادة من تطوير التعليم العالى على المستوى الدولى. (٥٨)

وفي ١٩٩٩/٥/٢٩م صدر قرار وزير التعليم العالى رقم ٥٩٧ بتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومى لتطوير التعليم العالى ووضع المقترحات والتوصيات فى صورة خطة استراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى لعرضها على اللجنة القومية تمهيداً لعرضها فى المؤتمر القومى ، وتم وضع الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى الصادرة عن المؤتمر القومى للتعليم العالى المنعقد فى الفترة من ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠م وقد تضمنت الاستراتيجية ٢٥ مشروعاً للتطوير حتى عام ٢٠١٧م، ووافق مجلس الوزراء فى اجتماعه بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٢م على إدراج مجموعة من مشروعات التطوير ذات الأولوية (اثنا عشر مشروعا) بإجمالى تكلفة حوالى ٧٢٠ مليون جنيه يبدأ فى تنفيذها كمرحلة أولى من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م وحتى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م ثم تم دمجها فى ٦ مشروعات أساسية بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٧م وتم الاتفاق بين الحكومة المصرية والبنك الدولى على وضع خطة لتنفيذ المرحلة الأولى من الخطة الاستراتجية لتطوير التعليم العالى وردت تفاصيلها فى الـ (PAD) Project Appraisal Document وذلك تمهيداً لتوقيع اتفاقية قرض بمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكى كمرحلة أولى لتطوير التعليم العالى ممثلة فى ستة مشروعات ، وهى: (٥٩)

- ❖ مشروع صندوق تطوير التعليم العالىHEEPF
- ❖ مشروع تطوير كليات التربية FOEP
- ❖ مشروع الكليات التكنولوجية المصرية ETCP
- ❖ مشروع تطوير نظم و تكنولوجيا المعلومات فى التعليم العالى ICTP
- ❖ مشروع تقييم الأداء وضمان الجودة QAAP
- ❖ مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية FLDP

وقد تم إنشاء وحدة لإدارة هذه المشروعات بوزارة التعليم العالي تقوم بالتخطيط والتنسيق والمتابعة لأنشطة التطوير في المشروعات المختلفة ، كما تم إنشاء صندوق لخدمة هذه المشروعات يسمى صندوق تمويل مشروعات تطوير التعليم العالي (HEEPF) وقامت كل جامعة بإنشاء وحدة لإدارة مشروعات التطوير على أن تكون هذه الوحدة (PMU) ضمن الهيكل التنظيمي للجامعة وتتبع الإدارة العليا للجامعة.(٦٠) وفيما يلي يعرض الباحث لخمسة من هذه المشروعات والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتعليم الجامعي ، حيث إن المشروع السادس لا يرتبط به وهو مشروع الكليات التكنولوجية.

١. مشروع صندوق تطوير التعليم العالىHEEPF

The Higher Education Enhancement Project Fund

يعد صندوق مشروع تطوير التعليم العالي جزء من اتفاقية القرض رقم ٤٦٥٨ لسنة ٢٠٠٢م بين جمهورية مصر العربية والبنك الدولي لدعم وتمويل أولويات الخطة الاستراتيجية لمشروع تطوير التعليم العالي HEEP ، وقدرت ميزانية الصندوق بحوالي ١٢ مليون دولار تم زيادتها بمقدار مليون دولا أخرى بناء على قرار مجلس إدارة وحدة إدارة المشروعات ، وقد تم تشكيل مجلس إدارة الصندوق وترشيح مدير الصندوق تبعا للقرار الوزاري رقم ١٤١٣ لسنة ٢٠٠٣م وتم تعديلها في ضوء القرارين الوزاريين رقم ١٨٢١ و ١٨٢٢ بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٠م ، وتعتمد آليات الصندوق على التعاون والتنافس بين الجهات المتقدمة من أجل تميز مؤسسات التعليم العالي المصرية.(٦١)

وقد تم تحديد الهدف الرئيس للصندوق في دعم التطوير والتحسين لجودة وكفاءة وفاعلية أقسام وكليات الجامعات المصرية والمعاهد العليا الحكومية ، ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف تتمثل في : (٦٢)

- **خلق بيئة تنافسية لدعم وتطوير التعليم العالي (الأقسام العلمية – الكليات – المعاهد والجامعات).**
- **تشجيع الاتجاه اللامركزي (آلية التطوير الذاتي) للتنمية المستدامة لجودة التعليم.**
- **الارتقاء بقدرات مؤسسات التعليم العالي والمجتمع الأكاديمي لاستيعاب التخصصات العلمية الحديثة والمجالات البينية والابتكارية.**
- **تقوية الروابط والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع والصناعة وسوق العمل.**
- **دعم وتطوير نظم المعلومات الإدارية بمؤسسات التعليم العالي.**
- **تعظيم الاستفادة من مصادر المعلومات والمعامل والبنية التحتية المتاحة ودعمها.**
- **تمكين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية ومؤسسات التعليم العالي لاكتساب المهارات الأساسية اللازمة لإدارة وتنفيذ خطط الإصلاح والتطوير.**

وقد تمثلت انجازات مشروع صندوق تطوير التعليم العالي في : تمويل مشروعا تنافسيا في مختلف التخصصات بمؤسسات التعليم العالي بتكلفة إجمالية قدرها ١٣,٣٢ مليون دولار أمريكي لتحسين القدرة على التنافس بين أعضاء هيئة التدريس مما يساعد على تعزيز الجودة في مجالات تطوير الإدارة وتطوير البرامج الأكاديمية والتدريب وتكنولوجيا المعلومات وتطوير أساليب تعليمية جديدة وبث روح المبادرة بين أعضاء هيئة التدريس بالإضافة إلى تمويل مشروعات في عدد (٩٠) كلية من كليات الجامعات المصرية و(٥) كليات تكنولوجية ووزارة التعليم العالي وكان التركيز على طلاب مرحلة البكالوريوس وقد بلغ عدد المستفيدين من المشروع بطريقة مباشرة حوالي (١٢١٧٢٣) طالب بينما استفاد عدد (٨٩٨٩٩) طالب بطريقة غير مباشرة كما عنيت بعض المشروعات بطلاب الدراسات العليا

وأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والفنيين والموظفين بإدارات الجامعة والمؤسسات التعليمية والخريجين والممارسين والمجتمع والمؤسسات الخدمية ، وقد نتج عن تمويل هذه المشروعات التنافسية تحقيق ما يلي : [٦٣]

- استحداث خمسة برامج دراسية جديدة لمرحلة البكالوريوس على مستوى الجامعات المصرية.
- استحداث (٣٥) برنامج دراسات عليا.
- تطوير واستحداث (٥٠٩) مقررا دراسيا.
- تطوير لوائح عدد (١٠) برامج دراسية لمرحلة البكالوريوس.
- تطوير لوائح عدد (٤٤) برنامج دراسات عليا.
- إعداد (٤٥٣) مقررا دراسيا في صورة الكترونية.
- إعداد عدد (١٥٥) تجربة معملية باستخدام نظم المحاكاة والمعامل الافتراضية.
- إنشاء وتطوير عدد (١٢٢) معملا من خلال (١٢٢) مشروعا تشمل (٥١) معمل كمبيوتر و(٧١) معملا متخصصا.
- تطوير وتحديث تكنولوجيا المعلومات من خلال (١٦) مشروعا.
- تطوير وتحديث مصادر المعلومات والمكتبات من خلال سبعة مشروعات.
- إنشاء عدد (٥٩) مركزا متخصصا بالجامعات الحكومية.
- إنشاء وتأسيس عدد (١٥) نظاما داخليا لضمان الجودة بالجامعات الحكومية من خلال (٨) مشروعات في (٩) جامعات.
- تطوير وإعادة هيكلة عدد (٩) أنظمة إدارة بالجامعات المصرية.
- تأليف ونشر عدد (٥٧) بحثا علميا.
- عقد عدد (٣٩) بروتوكول تعاون مع المؤسسات المجتمعية.
- إنشاء عدد (٦٤) وحدة ذات طابع خاص لضمان اسمرارية عوائد المشروعات.

٢. مشروع تطوير نظم و تكنولوجيا المعلومات فى التعليم العالى ICTP
Information and Communication Technology Project

يهدف هذا المشروع إلى : رفع كفاءة البنية الأساسية لشبكات معلومات الجامعات وشبكة الجامعات المصرية بالمجلس الأعلى للجامعات واستكمال مقومات وتطبيقات الحكومة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تطبيق بعض نظم المعلومات الإدارية بالجامعات المصرية وكذلك إنشاء مركز لنظم المعلومات الإدارية ودعم اتخاذ القرار بالمجلس الأعلى للجامعات ، فضلا عن استحداث أنماط جديدة من التعليم مثل التعلم الالكتروني والتعلم عن بعد لتتواكب مع التطوير العلمي وتغطى الطلب المتزايد على التعليم العالي ، وتوفير وإتاحة مصادر المعلومات الالكترونية من الكتب والأبحاث والرسائل العلمية المصرية والعالمية لجميع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات

المصرية، بالإضافة إلى رفع قدرات ومهارات الجهاز الأكاديمي والإداري، في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، للتعامل مع تقنيات المعلومات والاتصالات والوسائط المتعددة. (٦٤)

وقد تم تقسيم محاور العمل بالمشروع إلى خمسة محاور أساسية على النحو التالي:

- البنية الأساسية لشبكات الجامعات Network Infrastructure

من خلال تمويل مشروعات تطوير البنية الأساسية لشبكات المعلومات بجميع الجامعات وتطوير شبكة الجامعات المصرية وربط شبكات معلومات الجامعات مع شبكة الجامعات المصرية.

- نظم المعلومات الإدارية المتكاملة MIS

من خلال تمويل مشروعات بالجامعات لإنشاء مراكز نظم المعلومات الإدارية وكذلك تمويل مشروع مركزي بالمجلس الأعلى للجامعات لإنشاء مركز لنظم المعلومات الإدارية ودعم اتخاذ القرار بالمجلس.

- التعلم الالكتروني e-Learning

من خلال تمويل مشروع لإنشاء مركز قومي للتعلم الالكتروني بالمجلس الأعلى للجامعات حيث قام المركز بإنتاج ونشر بعض المقررات الالكترونية www.nelc.edu.eg .

- المكتبات الرقمية Digital Libraries

من خلال إنشاء وحدة للمكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات وتكوين تجمع للمكتبات الرقمية بالجامعات المصرية والتعاقد على عدد يصل إلى أكثر من 50,000 دورية ومستخلص و نشرات قياسية عالمية يتم إتاحتها من خلال بوابة المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات www.eul.edu.eg ، فضلا عن تمويل مشروعات لميكنة المكتبات الجامعية باستخدام نظام المستقبل للمكتبات الذي تم تطويره بمعرفة مركز تقنية المعلومات بجامعة المنصورة.

- التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات ICT Training

من خلال إنشاء وحدة مركزية للتدريب والاختبار بالمجلس الأعلى للجامعات بهدف إنشاء وإدارة مراكز للتدريب بالجامعات وإعداد محتوى البرامج التدريبية وتجهيز المادة العلمية لها وإنشاء وتجهيز مراكز للتدريب بالجامعات وقد وافق المجلس الأعلى للجامعات على تصنيف تلك الدورات شرط أساسي للترقي للدرجات الأعلى. وقد بدأ التدريب الفعلي بالجامعات من مارس ٢٠٠٦م ، وحتى الآن.

بحيث يتم تنفيذ المشروعات الخاصة بمحاور المشروع على مستويين: الأول مستوى مركزي بالمجلس الأعلى للجامعات لتنفيذ مشروعات تعود على جميع الجامعات بالفائدة، والثاني على مستوى الجامعات لإتاحة الفرصة للإبداع وتطوير إمكانيات الجامعات ورفع كفاءة العملية التعليمية والبحثية إلى الحد الأقصى الممكن تحقيقه. (٦٥)

٣ : مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات FLDP

Faculty Members and Leadership Development Project

يمثل مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس FLDP الآلية الأهم في إحداث عملية تطوير وتحديث التعليم الجامعي في مصر ، لأنه يركز على أهم مكون في العملية التعليمية وهو الموارد البشرية بالجامعات المصرية (أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية) ، وكان الهدف من هذا المشروع هو تحسين القدرات المؤسسية والمهنية لمؤسسات التعليم الجامعي من خلال تنمية وتحديث المهارات الأكاديمية والقيادية للموارد البشرية بها ، ويمكن ترجمة هذا الهدف العام إلي ما يلي : (٦٦)

- **فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس ، تحسين وتحديث قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم الجامعي بما يمكنهم من تحسين جودة مخرجات التعليم الجامعي وتنمية الخبرة الذاتية التي تدعم التطوير المستمر بأنشطته المختلفة بما يحقق استمرارية المشروع بعد ٢٠٠٧م.**
- **فيما يتعلق بالقيادات الأكاديمية والإدارية ، تنمية وتحديث القدرات الإدارية للقيادات الأكاديمية بما يمكنهم من إحداث التغيير المستهدف بنجاح ، بالإضافة إلى تطوير الخبرات الذاتية في مجال الإدارة الجامعية بمؤسسات التعليم الجامعي التي تحقق استمرارية عملية التطوير.**

وقد استغرق الإطار الزمني للمشروع خمس سنوات امتدت في الفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧م تمت على ثلاث مراحل هي : مرحلة التخطيط والإعداد والتي استمرت ١٥ شهرا ، ومرحلة التنفيذ والمتابعة واستمرت ٤٢ شهرا ، ومرحلة التقييم النهائي للمشروع وقد امتدت ٣ شهور. (٦٧)

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس إلا إن دورات التنمية التي يقدمها المشروع لا تفي بالغرض المرجو منها ولم تحقق أي فائدة مهنية أو أكاديمية لهم؛ حيث يتم عقدها وفرضها على أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالإجبار كمتطلب أساسي للتعين والترقي من درجة علمية لأخرى ، كما أن بعض من يقومون بالتدريب لا يمتلكون المتطلبات الأساسية للقيام بذلك أكاديميا ومهنيا. (٦٨) ومن ثم لم يؤدِ هذا المشروع الدور المرجو منه على أكمل وجه.

٤ : مشروع تطوير كليات التربية FEEP

Faculties of Education Enhancement Project

اتفقت الحكومة المصرية مع البنك الدولي على تقديم قرض لتطوير كليات التربية، وتحددت قيمة القرض بما يعادل ثلاثة عشر مليون دولار ، وقد أتيح هذا القرض في نهاية التسعينات من القرن العشرين، قبل عقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم العالي عام ٢٠٠٠م ، وقبل البدء في تنفيذ المشروعات الستة عام ٢٠٠٢م. (٦٩)

وقد حدد الهدف الرئيس للمشروع في " تطوير كليات التربية من خلال تحقيق تحديث شامل لها مواكبا للتطورات العلمية والمهنية العالمية ، مراعيا للخصوصية المصرية بعامة وخصوصية كل كلية

وفق بيئتها الخاصة على أساس منظومي من ناحية وفعالية التعليم والتعلم من ناحية ثانية ، والجودة الشاملة كمدخل للتطوير من ناحية ثالثة ، وينبثق من هذا الهدف العام أهداف فرعية منها : (٧٠)

١- متابعة التطورات العلمية والخبرات الأجنبية في رؤى كليات التربية ونظم إعداد المعلم بها ومسايرة المستحدثات فيما يتصل بالتخصصات العلمية والتكوين المهني مراعيا الخصوصية الثقافية.

٢- تبني منظور تربوي علمي يزيل الفواصل الجامدة بين الأقسام العلمية سواء داخل كل قسم علمي أو بين الأقسام العلمية بعضها البعض تحقيقا لوحدة المعرفة والتفاعل بين التخصصات المختلفة.

٣- الاهتمام بالبعد التطبيقي العملي الذي يؤكد على اكتساب المهارات وتكوين الطالب المعلم القادر على التعامل الفعال مع التلاميذ وإبراز إمكاناتهم وفعاليتهم في عملية التعليم.

٤- إكساب الطالب المعلم أساسيات البحث في ميدان التخصص ومجال التعليم.

٥- تعريف الطالب المعلم بقضايا مجتمعه وبيئته وقضايا العالم من خلال تقديم هذه القضايا له وحثه على التفكير فيها وتحليلها وتفسيرها وتمكينه من لغته واللغة الأجنبية التي تمكنه من الاطلاع على تراثه وحضارته.

وقد شهدت هذه الأهداف مجموعات مختلفة من الأنشطة لتحقيقها وتمثلت هذه الأنشطة في : (٧١)

- بالنسبة لخلق بيئة للتطوير أساسها رؤية جديدة لكليات التربية ، فقد شهد هذا الهدف العديد من الأنشطة منها : تقويم الوضع الراهن لكليات التربية من خلال عمل زيارات للكليات وعقد مجموعة من المؤتمرات المركزية والإقليمية واللقاءات مع أعضاء هيئة التدريس لتحديد رؤية عامة لرسالة كليات التربية.
- بالنسبة لإصلاح نظام إعداد المعلم بكافة مكوناته التتابعى والتكاملى ، فقد قام القائمون على المشروع بتحليل الاتجاهات العالمية والخبرات الأجنبية المتقدمة فى مجال إعداد المعلم ، دراسة المستويات المعيارية العالمية **standards** للمعلم والبرامج والأداء ، كما تم وضع نظام جديد لاختيار الطلاب ووضع برامج جديدة لإعداد المعلم وبرامج الدراسات العليا (دبلومات مهنية -دبلومات خاصة -ماجستير- دكتوراه) للتخصصات التربوية المختلفة ، كما تم توصيف جميع المقررات الدراسية ووضع المحتوى وقد تم تنفيذ هذه الأنشطة من خلال : عقد لجنة قومية لمناقشة بدائل نظام إعداد المعلم ، ومناقشة تعديل لوائح الكليات التى لم تطور لوائحها مع إدارات الكليات ولجنة قطاع الدراسات التربوية ، ومن خلال المؤتمرات والزيارات.
- التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، قياس احتياجات أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وتحديد مجالات التدريب وإعداد أطر البرامج التدريبية وتدريب أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والإداريين على تكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع مشروع **ICTP**.

- تحسين نوعية البنية الأساسية لكليات التربية وقياس احتياجات كليات التربية ، من خلال تحديد الكليات لمتطلبات التطوير ، وتوصيف المعامل وتجهيزاتها من خلال لجان فنية شكلتها إدارة المشروع ، وتدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام المعامل وتدريب الفنيين على تشغيلها وصيانتها ، بالإضافة إلى تقويم البرامج التدريبية ومراجعتها ثم متابعة ضمان استخدام المعامل في التدريس وبيان فاعليتها في تحسين مستوى تعلم الطلاب ، و تحديد احتياجات تدريس المقررات التخصصية من معامل وأجهزة ، و تزويد الكليات التى تبدى موافقة بمعامل للمقررات التخصصية ، و تدعيم قاعات الدراسة بأجهزة تكنولوجية ، و متابعة ضمان استخدام المعامل في التدريس الطلابي ، فضلا عن الاشتراك في المكتبة الرقمية بتحميلها بقواعد البيانات والمصادر .ERIC–Education Full–Text– PsycINFO بالاتفاق مع مشروع ICTP .
- ضمان جودة الأداء بكليات التربية من خلال الاتفاق مع مشروع ضمان الجودة والاعتماد على اشتراك كليات التربية بمشروعات لضمان الجودة بها وموافقة مجلس الإدارة ، وعقد ورش عمل عن ضمان الجودة مع ممثلين للكليات ، وعمل زيارات للكليات لتشجيع التقدم بمشروعات ، وبدء أنشطة تقييم الأوضاع الداخلية ، والسير في المشروع.
- تبنى مدخل للإصلاح الذاتي تقوم به كليات التربية ، من خلال عقد ١٨ ورشة عمل بالجامعات وعقد ٣ ورش مركزية بالقاهرة ووضع نظام لمشروعات التطوير والإصلاح وفقاً لآلية تنافسية ، كما تم عقد لقاءات مع عمداء الكليات وأعضاء هيئة التدريس بها لتطوير اللوائح الداخلية ، وتحكيم المشروعات المقدمة واختيار ٥٤ منها بآلية علمية.
- ربط أنشطة المشروع بالمدارس والمشروعات التطويرية الأخرى ، حيث عمل أعضاء هيئة التدريس على التقدم بمشروعات لمحو الأمية وتعليم الكبار ، وتقديم برامج لتدريب أعضاء هيئة التدريس على تدريب معلمي المدارس الفعالة ، وتطوير برامج دبلومات مهنية لإعداد متخصصين في تعليم الكبار والتربية الخاصة ، وتقديم مشروعات لتطوير تعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة ، وتطوير برامج التربية العملية.
- إنشاء نظام للمتابعة والتقويم ، من خلال بناء نظام للمتابعة والتقويم ، وتطبيق الأدوات لمتابعة وتقويم تشغيل المعامل والدراسة الاستطلاعية والتدريب.

وبرغم التسليم بأهمية تطوير البنية التحتية لكليات التربية من معامل وأجهزة إلا إن هذه الأجهزة تعتمد على برامج تشغيل متقدمة يجب تحديثها وترقيتها باستمرار وإلا فقدت قيمتها وجدواها مع الزمن، بالإضافة إلى قلة أهمية تدريب طلاب كليات التربية على هذه الأجهزة بسبب نقص توافر مثل هذه الأجهزة في بيئة عملهم مما يستلزم تطويرا موازيا لمنظومة التعليم العام وإمدادها بالأجهزة والوسائل

التعليمية الحديثة ، كما لم يهتم المشروع بتحديث المكتبات وتزويدها بالأثاث اللازم وبالكتب والدوريات ودوائر المعارف الحديثة كما لم تهتم بمباني هذه الكليات وتحديثها. (٧٢)

٥ : مشروع ضمان الجودة والاعتماد.QAAP

Higher Education Enhancement Project Quality Assurance and Accreditation Project .

أدركت الحكومة المصرية حاجة الجامعات الحكومية إلى الإصلاح ومن ثم دعت الجهات المانحة كالبنك الدولي لتقييم النظام الحالي ووضع بعض التوصيات ، وفي إطار برنامج البنك الدولي لتطوير التعليم الجامعي تم وضع معايير لاعتماد الجامعات المصرية الحكومية والخاصة استنادا إلى نموذج الجامعات البريطانية. (٧٣)

ومن ثم كان مشروع ضمان الجودة والاعتماد ضمن مشروعات تطوير التعليم العالي في مصر ويهدف مشروع ضمان الجودة والاعتماد إلى تمكين مؤسسات التعليم الجامعي من تأسيس نظم الجودة وإعدادها وتأهيلها للتقدم للحصول على الاعتماد من قبل الهيئة القومية للاعتماد وضمان الجودة من خلال استحداث وتطوير نظم الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم الجامعي في مصر والإعداد لإنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة ، والمشروع يتناول ضمان الجودة بكافة جوانبها ممثلة في القدرة المؤسسية والفاعلية التعليمية. (٧٤)

وقد بدأ العمل في مشروع ضمان الجودة والاعتماد بإنشاء اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد سنة ٢٠٠١م ، بتمويل من مؤسسة فورد ، وفي عام ٢٠٠٣ م تم تمويل المشروع بمبلغ ٦ مليون دولار من قرض البنك الدولي لمدة خمس سنوات ، ولضمان استمرارية المشروع تم اعتماد التمويل اللازم من وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي للمرحلة الثانية من تطوير التعليم ككل ، وقد بدأ فعلياً العمل بالمرحلة الثانية منذ عام ٢٠٠٧م والذي مازال مستمراً في إطار الخطة الخمسية ٢٠٠٧-٢٠١٢م. (٧٥)

وقد هدف المشروع إلى : استحداث وتطوير نظم ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي في مصر ، والإعداد لإنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد ، ومن ثم نشر ثقافة الجودة في مجتمع مؤسسات التعليم العالي ووضع آليات لضمان جودة خريجي الجامعات المصرية وقدراتهم التنافسية علي المستوي القومي والإقليمي والدولي من خلال إنشاء معايير قومية أكاديمية مرجعية ووسائل القياس تتوافق مع المعايير العالمية ، فضلا عن بناء القدرة المؤسسية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لضمان رفع وتطوير واستمرارية الجودة في التعليم العالي. (٧٦)

وقد استطاع مشروع ضمان الجودة والاعتماد تمويل عدد ٢٠٣ مشروع شملت ٣ مستويات على النحو التالي: (٧٧)

- المستوى الأول ، وهذا المستوي يشمل لجان القطاع ، حيث قام المشروع بتمويل وتقديم الدعم الفني لعدد ١٠ مشروعات لوضع المعايير الأكاديمية لعدد ١٠ قطاعات علمية وأدبية مختلفة. والتي شملت عدد ٣ قطاعات أدبية وعدد ٧ قطاعات علمية بإجمالي عدد ٤٩ برنامج تعليمي.
- المستوى الثاني ، وهذا المستوي يشمل الجامعات والذي شمل على عدد ٣٠ مشروعا تم تمويلها وتقديم الدعم الفني لها والتي شملت عدد ١٧ جامعة حكومية تحتوي هذه المشروعات عدد ١٣ مشروعا لإنشاء مراكز لضمان الجودة والاعتماد بالجامعات الحكومية والتي مول منها المشروع عدد ١٣ مركزا كما قام المشروع بتمويل عدد ١٧ مشروعا لوضع خطط استراتيجية للجودة للجامعات الحكومية وعدد الجامعات التي انتهت من وضع الخطط الاستراتيجية والتي تمثل نسبة ٨٢ % من الجامعات الممولة.
- المستوى الثالث ، وهذا المستوي يشمل الكليات التي قام المشروع بتمويلها وتقديم الدعم الفني لعدد ١٥٠ مشروع لإنشاء نظام داخلي للجودة لكليات الجامعات المصرية وطرحت هذه المشروعات من خلال ٣ دورات للتمويل حيث قام المشروع بتمويل عدد ٦٢ مشروع في الدورة الأولي وعدد ٢٤ مشروع بالدورة الثانية وعدد ٦٤ مشروع بالدورة الثالثة.

وقد تمثلت مؤشرات إنجاز مشروع ضمان الجودة والاعتماد فيما يلي : (٧٧)

١. نشر ثقافة الجودة في المجتمع الأكاديمي المصري .حيث تم نشر الثقافة من خلال الندوات والمؤتمرات وورش العمل وأنشطة مراكز الجودة لعدد ٥٨٠٠ عضو هيئة تدريس والقيادات الجامعية ويقوم معظمهم الآن بنشر ثقافة ومكونات الجودة فى المجتمع الأكاديمى.
٢. إنشاء نظام داخلي للجودة في ١٥٠ كلية .
٣. إنشاء عدد ١٣ مركزا ومتابعتهم وكذلك متابعة وتقديم الدعم الفني لأربعة مراكز أخرى نشأت بتمويل من مشروع صندوق تطوير التعليم ، وبالتالي فإن جميع الجامعات المصرية الحكومية أصبح بها مراكز جودة لمتابعة استمرارية نظم الجودة بالكليات.
٤. وضع المعايير الأكاديمية المرجعية لعدد ١٠ قطاعات ببرامجها التعليمية المختلفة ، والبدء في تنفيذ الخطط الاستراتيجية في الجامعات المصرية الحكومية.

وعلى الرغم من تنفيذ مشروع ضمان الجودة والاعتماد إلا إن هذا المشروع لم يأتي بأثر كبير على التعليم الجامعي في مصر والدليل على ذلك هو قلة عدد الكليات الجامعية الحاصلة على الاعتماد في فترة ١٠ سنوات ، حيث وصل عددها عام ٢٠١٢م (١٦) كلية جامعية فقط من أصل ٣١٦ كلية وبذلك تكون نسبة الكليات المعتمدة حوالي ٥,٠٦% فقط من إجمالي عدد كليات الجامعات الحكومية.

وقد شمل المشروع العديد من المشروعات الفرعية التي تندرج تحت برنامج التطوير المستمر والتأهيل للاعتماد والتي تمثل المراحل الثلاثة للمشروع فيما يلي : (٧٨)

١- مشروع متابعة استمرارية نظم ضمان الجودة الداخلي بالكليات للمرحلة الأولى Quality Assurance and Accreditation Project (QAAP1) ، ويهدف إلى تحقيق فاعلية واستمرارية مشروعات ضمان الجودة التي بدأت في المرحلة الأولى عدد (١٦٧) كلية واستكمال تطبيق نظم الجودة الداخلية في جميع كليات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الحكومية.

٢- مشروع استكمال تنفيذ نظم الجودة الداخلية في باقي الكليات الجامعية Quality Assurance and Accreditation Project 2 (QAAP2) ، ويهدف إلى الوصول باقي الكليات الجامعية إلى قدرة مؤسسية تنافسية تؤهلها من التطوير المستمر في إطار معايير جودة مقننة.

٣- مشروع التطوير المستمر والتأهيل للاعتماد Continuous Improvement and Qualification for Accreditation Project (CIQAP) ، ويهدف إلى الوصول إلى قدرة مؤسسية ذاتية الحركة لتطوير مستمر على مستوى جودة عالية يضمن دوما التأهل للاعتماد.

٤- مشروع تطوير البرامج الأكاديمية للاعتماد Developing Academic Programs for Accreditation Project (DAPAP) ، ويهدف إلى دعم منظومة التعليم العالي عن طريق حفز مؤسساتها لتطوير برامج أكاديمية متكاملة بمعايير اعتماد قومية تتفق مع المعايير الدولية كنموذج فاعل يتم تبنيه داخليا لتكراره لباقي البرامج الأكاديمية في عملية التطوير المستمر والتأهيل للاعتماد.

٥- مشروع اعتماد المعامل بمؤسسات التعليم العاليHEI Labs Certification Project (HLCP) ، ويهدف إلى دعم مؤسسات التعليم العالي لاعتماد المعامل في المجالات التطبيقية من جهات دولية كأحد مكونات التأهيل للتقدم للاعتماد الأكاديمي والمؤسسي ورفع مستوى أدائها طبقا للمعاير الدولية في إطار عملية التطوير المستمر.

٦- مشروع تطوير نظم تقويم الطلاب والامتحانات Development of Students' Assessment Systems Project (DSASP) ، ويهدف إلى تطوير نظم التقويم والامتحانات للطلاب في مؤسسات التعليم العالي لتحقيق المخرجات التعليمية المستهدفة للبرامج الأكاديمية بما يتوافق مع المعايير الأكاديمية كأحد متطلبات الجودة والاعتماد.

٧- مشروع تطوير كليات العلوم الأساسية Development of Faculties of Basic Science Project (DFBSP) ، ويهدف إلى الوصول إلى قدرة مؤسسية ذاتية وديناميكية لكليات العلوم لتطوير مستمر لمعايير الجودة والوفاء بمتطلبات الاعتماد الأكاديمي.

٨- مشروع متابعة وتقييم البرامج الجديدة Monitoring and Evaluation of New Programs Project (MENPP) ، ويهدف إلى متابعة وتقييم الأداء للبرامج الدراسية الجديدة التي تعتمد على أحدث النظم التعليمية وذلك بهدف نشر ثقافة التعليم القائم على التميز والأخذ بالنظم الجديدة في التعليم والتقييم لإعداد خريج متميز قادر على المنافسة في سوق العمل على أن يسهم الطالب في هذه البرامج بجزء من تكاليف هذا النوع الخاص من التعليم وتشمل هذه البرامج جميع البرامج الجديدة التي تعمل بنظام الساعات المعتمدة وبرامج التعليم باللغة الانجليزية أو الفرنسية أو البرامج المشتركة مع مؤسسات تعليمية أجنبية أو البرامج التي يلتحق بها الطلاب الوافدون.

إلا إن إعمال نظام الاعتماد وضمان الجودة يفترض أن إدارة الجامعة والكليات يكون لها صلاحيات كاملة في الأمور المحورية ذات التأثير على جودة العملية التعليمية ومخرجاتها وأهمها : نظم ومعايير قبول الطلاب ، ونظم وشروط تعيين أعضاء هيئة التدريس وتقويم أدائهم وإنهاء خدماتهم ، ومن ثم لا يمكن تطبيق نظم تقييم الجودة والأداء في كليات تفتقد المقومات اللازمة للدراسة بسبب الأعداد المتزايدة التي لا تسمح بقيام عملية تعليمية ذات معنى ترضى عنه أية هيئة للاعتماد وضمان الجودة.(٧٩)

وبالتالي مازالت مظاهر الضعف واضحة في جودة مؤسسات التعليم الجامعي في مصر ، ويمكن إجمال مظاهر ضعف جودة التعليم الجامعي في مصر فيما يلي : (٨٠)

١- اعتماد معظم الطلاب والأساتذة على المذكرات الدراسية بشكل رئيس في التدريس بسبب نقص التمويل الخاص بالمكتبات مما يجعلها غير قادرة على توفير الكتب والمراجع التكميلية للمذكرات الدراسية.

٢- ضعف مرتبات أعضاء هئية التدريس بالجامعات المصرية حيث يحصل الفرد على حوالي ٢٥٠ دولار شهريا في حين يتقاضى ضعف هذا المبلغ عشر مرات في دول الخليج العربي ، مما أدى إلى هجرة ما يزيد عن ٥٠ ألف عضو هيئة تدريس بالجامعات إلى دول الخليج.

٣- تبلغ نسبة المرتبات حوالي ٦٠% من ميزانية التعليم الجامعي في مصر مما أدى إلى نقص الأموال المتاحة لجوانب أخرى من التعليم.

٤- لا يتم تصنيف أعضاء هيئة التدريس تبعا لأدائهم البحثي والتدريسي أو معدلات نجاح ورسوب طلابهم.

٥- ضعف الدافع لدى بعض أعضاء هيئة التدريس للوصول إلى مستوى متميز من العملية التدريسية بسبب تدني الرواتب وعدم وجود آلية محددة وواضحة للتراجع عن أدائهم السيء .

ومما سبق يتضح أنه على الرغم من مشروعات التطوير السابقة فإن حال التعليم الجامعي المصري لم يتغير كثيرا عما كان عليه أواخر القرن العشرين حيث ركزت جميع المشروعات السابقة في

المقام الأول على توفير البنية الأساسية لمؤسسات التعليم الجامعي دون أن تعطي أدنى اهتمام لتطوير المهارات طلاب وخريجي التعليم الجامعي في مصر كما فعلت بعض الدول التي خصصت مشروعات محددة لتنمية مهارات وقدرات الطلاب والخريجين مثل (مشروع عقل كوريا) التي تبنته كوريا الجنوبية والذي كان أحد الطرق لإصلاح التعليم الجامعي وتطويره ومن ثم تطوير المجتمع ككل حيث استهدف المشروع رفع كفاءة التعليم الجامعي الكوري من خلال تعزيز الكفاءة الأكاديمية للجامعات الكورية لإعداد الموارد البشرية من أجل متطلبات القرن الواحد والعشرين وتزويدهم بالقدرات الإبداعية اللازمة لمجتمع قائم على المعرفة.

أما بالنسبة لتطوير مهارات وقدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية فقد تم تخصيص مشروع لذلك إلا إن ما وجه إلى هذا المشروع بسبب ضعف قدرته على تحقيق أهدافه وجعل الدورات التدريبية وسيلة للترقي دليل على ضعف جدوى هذا المشروع بالرغم من الأموال الطائلة التي أنفقت في سبيل ذلك ، وبالتالي تحولت هذه المشروعات من وسيلة للتطوير إلى غاية في حد ذاتها يسعى القائمون على هذه المشروعات إلى تنفيذ مجموعات من الأنشطة والممارسات دون الاهتمام بالتأكد من جدية المردود وأهميته والدليل على ذلك ما حدث في إنجاز هذه المشروعات منفصلة غير مجتمعة.

ففي عام ٢٠١٠م انتهى تقرير البنك الدولي عن التعليم الجامعي في مصر إلى أن نظام التعليم العالي المصري لايزال لا يخدم الاحتياجات الراهنة بصورة مرضية ، وإن لم يشهد إصلاحا واسع النطاق فسوف يحول دون التقدم الاقتصادي والاجتماعي في مصر ، خاصة بعد إجراء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية طبقا لسياسات الإصلاح الاقتصادي، ومن ثم لا يزال نظام التعليم الجامعي في حاجة ماسة إلى إعادة بناء ؛ حيث لا يزال إنتاجه موجها إلى حد كبير نحو اقتصاديات الماضي. (٨١) كما إن شيوع مظاهر الفساد الإداري المختلفة في جميع قطاعات المجتمع –ومنها الجامعة– وفي عملية اختيار بعض القيادات الإدارية التي تتولى وضع وتنفيذ برامج الإصلاح تؤثر سلبا في عملية الإصلاح ، خاصة وأن المناخ التعليمي الذي يحيط بالنظام الجامعي لا يسمح للتطوير بالحدوث أو حتى تدعيمه إن حدث وذلك لتواجد مشكلات تترتب على قدم اللوائح وتعقد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية.(٨٢)

كما يشير تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٠م أنه بالرغم من المبادرات التي تتخذها الحكومة المصرية لتطوير التعليم الجامعي إلا إن الأسلوب المتبع في عدة مجالات تستلزم إصلاحا جوهريا يركز بصفة رئيسية على التغييرات الإجرائية، ولا بد من إعطاء المزيد من الاهتمام للإصلاح الهيكلي من خلال تغيير الثقافة المؤسسية وزيادة قدرة النظام على الإسهام في تحقيق الأهداف القومية فضلا عن التحسين المستمر لجودة وفعالية الدراسة الابتدائية والثانوية ، فالتعليم الجامعي المصري مازال يواجه العديد من المشكلات التي تتطلب حتمية الإصلاح لتحقيق التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي في مصر حيث إن مؤسسات التعليم الجامعي تواجه العديد من الاختلالات الوظيفية الممثلة في قلة

المجالات المتاحة للطلاب وفرص الوصول إليها ورداءة نوعية المدخلات والعمليات التعليمية وقصور واختلال التوازن بين مخرجات التعليم الجامعي مقارنة باحتياجات سوق العمل وعدم كفاية تطوير القدرات البحثية الجامعية والروابط مع نظم الابتكار الوطنية ، وبالتالي فهي مازالت في حاجة إلى : (٨٣)

١. تحسين قدراتها التنافسية في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، حيث تكثف بلدان أخرى استثماراتها في رأس المال البشري وإنتاج المعرفة.
٢. توفير الخدمات التعليمية على النحو المناسب لعدد متزايد ومتنوع من الطلاب.
٣. الحد من التفاوتات الاجتماعية الناشئة عن الاختلافات في فرص التعليم.

المحور الرابع : كيفية تفعيل دور مشروعات تطوير التعليم الجامعي لتحقيق أهدافه

إن لمشروعات تطوير التعليم الجامعي بكل دولة من دول العالم دورا كبيرا في الارتقاء بمستوى جودة أداء منظومة التعليم الجامعي بأكملها (مدخلات – عمليات – مخرجات) ، حيث تركز هذه المشروعات على إضافة مصادر تمويلية جديدة للجامعات والاهتمام بنوعية الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم الجامعي فضلا عن الاهتمام بالبنية التحتية الساسية للجامعات بحيث توفر البيئة اللازمة لإتمام العملية التعليمية ، فلم تغفل هذه المشروعات أي جانب من هذه الجوانب مثلما حدث في مشروعات تطوير التعليم الجامعي في مصر والتي ركز معظمها على البنية الأساسية للجامعات والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بغض النظر عن العائد منها.

كما اهتمت مشروعات التطوير في هذه الدول بجودة أداء العملية التعليمية داخل الجامعات من خلال إيجاد حالة من المنافسة الداخلية والخارجية بين الجامعات المحلية والعالمية مما أدى إلى الارتقاء بمستوى أداء هذه الجامعات إلى المستوى العالمي ، ومراعاة المهارات التي يتطلبها سوق العمل المحلي والعالمي من خريجي الجامعات وبالتالي زاد الطلب على الخريجين وانخفضت معدلات البطالة بينهم ، فلم تكن هذه المشروعات غاية في حد ذاتها وإنما كانت وسيلة لتطوير التعليم الجامعي، ومن ثم يمكن لمشروعات تطوير التعليم الجامعي في مصر تحقيق ذلك من خلال ما يلي :

١- إعادة هيكلة أهداف وبرامج كل مشروع من مشروعات تطوير التعليم الجامعي.
٢- تحديد أهداف وتوصيف أنشطة مشروعات التعليم الجامعي بوضوح من خلال التنسيق بين وحدة إدارة المشروعات بوزارة التعليم العالي ووحدات إدارة المشروعات بالجامعات ومديري مشروعات التطوير.
٣- رصد مشروعات تنافسية لتنمية مهارات وقدرات طلاب وخريجي الجامعات المصرية.
٤- ضرورة التكامل والترابط بين مشروعات تطوير التعليم الجامعي المختلفة حتى لا تتكرر بعض الأنشطة والممارسات عن طريق وضع سياسة موحدة بين أنشطة مشروعات التطوير المختلفة وتوحيد فئات الصرف بين أنشطة المشروعات المختلفة.

٥- التحول من اعتماد تقييم جودة الجامعات على البيانات الكمية مثل عدد الأساتذة ونسبتهم إلى الطلاب أو حجم مكتبة الكليات والجامعات إلى الاعتماد على نتائج العملية التعليمية والبحثية من خلال تقييم المخرجات عن طريق بيانات ومؤشرات جديدة لإثبات إتقان الطلاب معارف ومهارات محددة ناتجة عن تعليمهم داخل الجامعة.

٦- تقييم الجامعات في ضوء أهدافها المعلنة والمحددة وليس تبعا لنموذج تحدده هيئة ضمان الجودة والاعتماد.

٧- طرح مشروعات تطوير تنافسية تهدف إلى تقييم الكفاية الداخلية والخارجية لجميع الكليات الجامعية من خلال تقييم مخرجاتها من حيث المهارات والمعارف ومدى ملاءمة برامجها الأكاديمية لقطاعات العمل والإنتاج.

المراجع والهوامش

١. عبد اللطيف محمود محمد : الإصلاح التربوي مداخله وبرامجه وكلفته المالية ، المكتب الجامعي الحديث ، الأسكندرية ، ٢٠١١م ، ص ٥٠.

٢. حسين بشير محمود : حول الإصلاح التعليمي القائم على المستويات المعيارية للجودة ، دراسة تحليلية ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الخامس للمركز العربي للتعليم والتنمية بعنوان " مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة ، تجارب ومعايير ورؤى " المنعقد في الفترة من ١٣-١٥ يوليو ٢٠١٠م ، المكتب الجامعي الحديث ، الأسكندرية ، ٢٠١٠م ، ص ٦٩.

٣. عبد اللطيف محمود محمد مرجع سابق ، ص.ص ١٣٣ ، ١٦٣.

٤. محمود قمبر : الإصلاح التربوي في مصر ، ضروراته - فعالياته - معوقاته ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية بالمنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة بعنوان " آفاق الإصلاح التربوي في مصر " المنعقد في الفترة من ٢-٣ أكتوبر ٢٠٠٤م ، ص ١٤.

5. Gülsün Atanur Baskan and Yücel Erduran (2009) ; Reforming education in developing economies of the world: major issues of educational reform in China and Russian Federation , Procedia Social and Behavioral Sciences , 1 , (2009) , p.347.

6. Ibid , 1 , (2009) , p.348.

٧. جابر عبد الحميد جابر وأحمد خيري كاظم : مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩ م ، ص. ١٣٤.

٨. جمهورية مصر العربية : المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠٠م ، ص.ص ١٥١ ، ٣٩٦ ، ٣٦٨.

٩. عبد اللطيف محمود محمد : مرجع سابق ، ص.ص ١٤٤-١٤٥.

١٠. حسين بشير محمود : مرجع سابق ، ص ٧٠.

١١. محمود قمبر : مرجع سابق ، ص ١٠.

١٢. سعيد إسماعيل علي : ثقافة الإصلاح التربوي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٧م ، ص.ص ٢٤-٣٠.

١٣. محمد توفيق سلام : اللامركزية رؤية للإصلاح المؤسسي في التعليم قبل الجامعي في مصر (إطار نظري) ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السابع للمركز القومي للبحوث والتنمية

بعنوان "الإصلاح المؤسسي للتعليم قبل الجامعي في الوطن العربي" المنعقد في الفترة من ٢٦-٢٧ أغسطس ٢٠٠٦م ، المركز القومي للبحوث والتنمية ، القاهرة ٢٠٠٧م ، ص٤٣٣.

١٤. شريف أحمد حلمي حسين اللمعي : التخطيط لتطوير التعليم الجامعي الخاص في ضوء احتياجات التنمية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٧م، ص٨٤.

١٥. يونان لبيب رزق : التعليم العالي في مصر الحديثة بين المدارس العليا والجامعات الحديثة ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية بعنوان "التعليم العالي في مصر خريطة الواقع واستشراف المستقبل" ، المنعقد في الفترة من ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥م ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦م ، ص.ص ١٧١-١٧٣.

١٦. أحمد إسماعيل حجي ولبنى محمود شهاب : التعليم العالي والجامعي المقارن حول العالم ، جامعات المستقبل واستراتيجيات التطوير نحو مجتمع المعرفة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠١١م ، ص٢٢٤.

١٧. محمد صبري الحوت : إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٨م ، ص٢٤.

١٨. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية : الحق في التعليم رؤى وتوجهات ، مرجع سابق ، ص٢٨.

١٩. حسين بشير محمود : مرجع سابق ، ص.ص.١٤٤-١٤٧.

٢٠. محمد سيف الدين فهمي : خصخصة التعليم الجامعي ، المبررات والمحاذير ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر التربوي الثاني لكلية التربية جامعة السلطان قابوس بعنوان " خصخصة التعليم العالي والجامعي " المنعقد في الفترة من ٢٣ – ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠م ، مطبعة جامعة السلطان قابوس ، مسقط ، سلطنة عمان ، ٢٠٠١م ، ص.ص.٦٨-٧٠.

٢١. حسين بشير محمود : مرجع سابق ، ص.ص.١٦٥-١٦٦.

٢٢. محمد سيف الدين فهمي : مرجع سابق ، ص.ص.٦٩-٧٠.

٢٣. أحمد إسماعيل حجي ولبنى محمود شهاب : مرجع سابق ، ص٢٢٣.

٢٤. محمد صبري الحوت : مرجع سابق ، ص٤٧.

٢٥. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية : مرجع سابق ، ص.ص٢١-٢٢.

٢٦. محمد نعمان نوفل : مأزق سياسات التعليم العالي في ظل توجهات التنمية ، مستقبل التربية العربية ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلوان ، العدد (٣) ، يوليو ١٩٩٥م ، ص٢٩.

٢٧. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : المؤشرات الاجتماعية ، التعليم ، متوفر على الموقع التالي :

٢٨. http://www.capmas.gov.eg/pages_ar.aspx?pageid=802

بتاريخ ٢٠١٢/٢/٨م .

٢٩. أشرف العربي : تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة ، ورقة مقدمة لـ المؤتمر الدولي بعنوان "أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية " ، المنعقد في الفترة من ٢٣-٢٤ ديسمبر، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب ، القاهرة ، ٢٠٠٩م ، ص١٢.

٣٠. عبد الرحمن أبو المجد رضوان : التعليم الجامعي الخاص الواقع وتحديات المستقبل ، النموذج المصري ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٦م ، ص٢٧.

٣١. لمياء محمد أحمد السيد : العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٢م ، ص.ص.٧٠-٧٢.

٣٢. نجاة حسن عبد الغني إبراهيم : سياسات الإصلاح الاقتصادي ومشكلة البطالة في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة الأسكندرية ، ٢٠٠١م ، ص.ص١٦٨-١٦٩.

٣٣. وفاء إسحق سعد غالي : العلاقة بين مصر والبنك الدولي (١٩٤٥-١٩٩٨م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤م ، ص١٢٣.

٣٤. شريف أحمد حلمي حسين اللمعي : مرجع سابق ، ص٨٢.

٣٥. محمد صبري الحوت : مرجع سابق ، ص١٦.

٣٦. المرجع السابق ، ص٣٣.

٣٧. نجاة حسن عبد الغني إبراهيم : مرجع سابق ، ص.ص١٧٤ ،١٧٩.

٣٨. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية : مرجع سابق ، ص٢٩.

٣٩. لمياء محمد أحمد السيد : مرجع سابق ، ص ٢٤٣.

٤٠. شريف أحمد حلمي حسين اللمعي : مرجع سابق ، ص.ص٨٩-٩٤.

٤١. أحمد إسماعيل حجي ولبنى محمود شهاب : مرجع سابق ، ص.ص٧٧-٧٨.

٤٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : معدل البطالة والتقديرات السنوية للعمالة والبطالة تبعا للحالة التعليمية والنوع في ٢٠١٠م ، متوفر على الموقع التالي : http://www.capmas.gov.eg/ بتاريخ ٢٠١٢/٢/٨م.

٤٣. سمير عبد الوهاب الخويت : النظرية في اقتصاديات التعليم الجامعي (نظرية الكلفة – العائد) ، دلتا للطباعة ، طنطا ، ٢٠٠٤م ، ص٢١.
٤٤. دانا لطفي حمدان : العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، ٢٠٠٨م، ص.ص٢١ ، ٢٧.
٤٥. رضا إبراهيم المليجي : نحو تعليم متميز في القرن الحادي والعشرين رؤى استراتيجية ومداخل إصلاحية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠١١م ، ص١٤٣.
٤٦. رضا إبراهيم المليجي : مرجع سابق ، ص١٤٣.
٤٧. دانا لطفي حمدان : مرجع سابق ، ص٢١.
٤٨. المرجع السابق ، ص٢٧.
٤٩. مصطفى كامل السيد : حول استقلال الجامعات ، نظرة مقارنة ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية بعنوان "التعليم العالي في مصر ، خريطة الواقع واستشراف المستقبل" المنعقد في الفترة من ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥م ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦م ، ص.ص٦٤٣-٦٤٤.
٥٠. دانا لطفي حمدان : مرجع سابق ، ص٢٨.
51. Mary Tyler E. Holmes (2008) : Higher Education Reform in Egypt : Preparing Graduates for Egypt's Changing Political Economy , Education , Business and Society , Contemporary Middle Eastern Issues , Vol. (1) , No. (3) , p.179.
٥٢. مصطفى كامل السيد : مرجع سابق ، ص٦٤٥.
٥٣. محمد أبو الغار : إهدار استقلال الجامعات ، موقع كتب عربية ، ، ص٣٢. متوفر على الموقع التالي : www.kotobarabia.com
٥٤. المرجع السابق ، ص.ص٤٢ ، ٤٤.
٥٥. ناهد عز الدين : مرجع سابق ، ص٣٨٣.
٥٦. المرجع السابق ، ص.ص٣٨٤-٣٨٥.
٥٧. هشام يوسف مصطفى علي العربي : مرجع سابق ، ص.٣٥.
٥٨. ناهد عز الدين : مرجع سابق ، ص٤٢٥.
٥٩. وزارة التعليم العالي : تقرير جماعي عن تقدم سير العمل بمشروعات التطوير ، وحدة إدارة المشروعات ، يونيو ٢٠٠٥م، ص٢.
٦٠. وزارة التعليم العالي : المرجع السابق ، ص٢.

٦١.وزارة التعليم العالي : مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات F L D P ، وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي ، القاهرة ، أبريل ٢٠٠٥م ، ص٣.

٦٢.وزارة التعليم العالي : تقرير تقدم الأعمال الربع سنوي (سبتمبر ٢٠٠٦م) ، صندوق مشروع تطوير التعليم العالي ، وحدة إدارة المشروعات ، سبتمبر ٢٠٠٦م ، ص٢.

٦٣.وزارة التعليم العالي : رؤية شاملة عن التعليم العالي في مصر ، مشروع تطوير التعليم العالي ، وحدة إدارة المشروعات ، متوفر على الموقع http://www.heep.edu.eg/fo.htm بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٩م.

٦٤.أحمد إسماعيل حجي وحسام حمدي عبد الحميد : الجامعة والتنمية البشرية ، أصول نظرية وخبرات عربية وأجنبية مقارنة، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠١٢م ، ص.ص١٣٧-١٣٨.

٦٥.وزارة التعليم العالي : رؤية شاملة عن التعليم العالي في مصر ، مشروع تطوير نظم و تكنولوجيا المعلومات فى التعليم العالى ، وحدة إدارة المشروعات ، متوفر على الموقع http://www.heep.edu.eg/fo.htm بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٩م.

٦٦.وزارة التعليم العالي : رؤية شاملة عن التعليم العالي في مصر ، مشروع تطوير نظم و تكنولوجيا المعلومات فى التعليم العالى ، مرجع سابق.

٦٧.وزارة التعليم العالي : مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات F L D P ، وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي ، القاهرة ، أبريل ٢٠٠٥م ، ص٣.

٦٨.وزارة التعليم العالي : مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات F L D P ، مرجع سابق ، ص٥.

٦٩.محمد صبري الحوت : إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٨م، ص٨٨.

٧٠.وزارة التعليم العالي : تقرير موجز عن مشروع تطوير كليات التربية حتى ٢٠٠٧/٣/٣١م ،وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي ، القاهرة ، أبريل ٢٠٠٧م ، ص٢.

٧١.محمد صبري الحوت : مرجع سابق ، ص.ص٨٤-٨٥.

٧٢.وزارة التعليم العالي : تقرير موجز عن مشروع تطوير كليات التربية حتى ٢٠٠٧/٣/٣١م ،مرجع سابق ، ص٥-١٣.

٧٣.محمد صبري الحوت : مرجع سابق ، ص٨٨.

74. Mary Tyler E. Holmes (2008) : opcit , p.p.176-177.

٧٥.أحمد إسماعيل حجي ولبنى محمود شهاب : مرجع سابق ، ص٤٨٥.

٧٦.وزارة التعليم العالي : مشروع توكيد الجودة والاعتماد ، التقرير النهائي ، الجزء الأول ، مشروعات QAAP ، وحدة إدارة المشروعات ، ٢٠٠٨م ، ص٢.

٧٧.وزارة التعليم العالي : رؤية شاملة عن التعليم العالي في مصر ، مشروع توكيد الجودة والاعتماد ، وحدة إدارة المشروعات، متوفر على الموقع http://www.heep.edu.eg/fo.htm بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٩م.

٧٨.وزارة التعليم العالي : مشروع توكيد الجودة والاعتماد ، التقرير النهائي ، الجزء الأول ، مشروعات QAAP ، مرجع سابق ، ص.ص١٢-١٣.

٧٩.المرجع السابق ، ص١٨.

٨٠.أحمد إسماعيل حجي وحسام حمدي عبد الحميد : مرجع سابق ، ص.ص١٦٠-١٦٥.

٨١.نادية مصطفى : في خبرة تطوير التعليم العالي : المسار والإشكاليات ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية بعنوان "التعليم العالي في مصر خريطة الواقع واستشراف المستقبل" ، المنعقد في الفترة من ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥م ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦م ، ص٣٢٩.

82. Mary Tyler E. Holmes (2008) : opcit , p.178.

٨٣.البنك الدولي : مراجعات لسياسات التعليم العالي ، التعليم العالي في مصر ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي، ٢٠١٠م ، ص٩.

٨٤.محمد صبري الحوت : مرجع سابق ، ص٢٦ ، ٣٢.

٨٥.البنك الدولي : مرجع سابق ، ص.ص٩-١٠.